



## مباني رؤية مصباح اليزدي في المعرفة الحسية (تحليل ونقد)

م. د. إبراهيم جاسم كاظم جعفر الموسوي

دكتوراه في الفلسفة الإسلامية

قسم علوم القرآن

كلية العلوم الإسلامية - جامعة وارث الأنبياء

كربلاء - العراق

البريد الإلكتروني: ibrahim.ja@g.uowa.edu.iq

### الملخص

موضوع هذا البحث دراسة تحليلية نقدية لمجموع الاسس التي اعتمدت عليها الرؤية المعرفية الفلسفية للفيلسوف مصباح اليزدي في تحليله لحقيقة المعرفة الحسية، وما يترتب عليها من لوازم في نظرية المعرفة، وهي رؤية قد عرضناها جزئياتها في بحث منشور لنا سابقاً، في مجلة السبسط، العدد الثالث، خلاصة هذه الرؤية لمعرفة، ان الادراك الحسي يندرج في العلم الحسولي، وانه اضعف المعارف، ولا طريق لإدراك المطابقة فيه، بين الصور والواقع؛ الا عن طريق العلم الحسولي بالواقع، وهو طريق يرى مصباح اليزدي كونه متعذراً، بسبب فقدان الطريق الى ادراك الواقع حضوراً.

اعتمدت هذه الرؤية على مجموعة من الاسس المعرفية والعلمية والفلسفية، من اهمها، مسألة اخطاء الحواس، والبيان العلمي للإحساس، واليقين في العلم الحسولي، عدم قابلية وقوع الخطأ فيه.

الغرض من هذه الدراسة تكملة الجانب النقدي في رؤية مصباح اليزدي، وهو ما عرضناه في بحثنا السابق، الذي اعتمد النقد فيه على النقد البنائي فقط، أي ملاحظة اجزاء هذه الرؤية في بنائها الداخلي، اما في بحثنا هذا، فان النقد والتقويم بلحاظ مباني هذه الرؤية المعرفية؛ أي دراسة ما ابنتيت عليه من تلك الاسس المتقدمة، وهو امر اساس في تكملة النقد المنطقي. لان تقويم الرؤية المعرفية لا يكتمل الا في نقد وتقويم الاسس والمباني التي ارتكز عليها البناء المعرفي.

المنهج المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج التوصيفي المعتمد على الاستقراء والتتبع، والمنهج التحليلي والنقدي.

**الكلمات المفتاحية:** مصباح اليزدي، المعرفة الحسية، الادراك الحسي.



# Cognitive Bases of Misbah Yazdi's Vision of Sensory Knowledge (An analysis and criticism)

**Dr. Ibrahim Jassim Kazem Jaafar Al-Moussawi**  
PhD in Islamic Philosophy  
Department of Quranic Sciences  
College of Islamic Sciences - University of Warith Al-Anbiyaa  
Karbala - Iraq  
Email: ibrahim.ja@g.uowa.edu.iq

## ABSTRACT

The subject of this research is a critical analytical study of the total bases on which the philosophical epistemological vision of the philosopher Misbah al-Yazdi relied in his analysis of the reality of sensory knowledge, and the consequent requirements in epistemology, a vision that we explained in a research published for us previously, in Al-Sibt magazine, issue three, the summary of this The cognitive vision, that knowledge is an indirect science, and its cognitive value is the lowest knowledge, so there is no certainty in it, and there is no way to realize the conformity in it, between images and reality; Except through direct knowledge of reality, which is a path that Misbah al-Yazdi sees as impossible, due to the impossibility of this direct realization.

This vision relied on a set of cognitive, scientific and philosophical foundations, the most important of which are the issue of errors of the senses, the scientific statement of sensation, the certainty of direct knowledge, and the impossibility of error in it.

The purpose of this study is to complete the critical aspect of Misbah al-Yazdi's vision, which is what we presented in our previous research, in which criticism relied on constructive criticism only, that is, observing the parts of this vision in its internal structure. In this study, criticism and evaluation are based on the premises of this epistemological vision; Any study of what I built on from those advanced foundations, which is an essential matter in supplementing the logical criticism. Because evaluating the cognitive vision is not complete except by criticizing and evaluating the foundations and buildings on which the knowledge building was based.

The method adopted in this study is the descriptive method based on induction and tracking, and the analytical and critical method.

**Keywords:** Misbah Yazdi, sensory knowledge, sensory perception.



## مقدمة

من المسائل المهمة في الدراسات النقدية لكل موضوع وفكرة، ضرورة التوجه للمباني والاسس المبنية عليها تلك الفكرة؛ لان كل فكرة مهما كانت، لم تأت من فراغ، او وليدة نفسها؛ بل وليدة مسائل متعددة، متفرعة عنها، تشكل تلك المسائل الاسس العلمية والمعرفية لها، والعلاقة بينهما علاقة اللازم والملزوم، والاثر والمؤثر، والا فان الانفكاك الثبوتي - لحاظ الوجود والواقع- بين الافكار والمباني، او الانفكاك الاثباتي - الدليل والعلم- بينهما؛ يعكس عدم العلاقة المعرفية بين الامرين؛ وبناءً على ذلك فان دراسة المسائل منعزلة عن مبانيها واسسها، دراسات ناقصة، وغير مبنية بناءً منطقياً رصينا محكما، لأنها دراسات بنائية غير مبنية. كما ان النقد الحقيقي لكل مسألة هو النقد مباني تلك المسألة؛ لان مع التسليم والقبول بمبان واسس فكرة معينة؛ يتحتم التسليم بالاثار واللوازم لها. وهذه مسألة لا تقف عند علم معين، بل هي سارية في كل التخصصات العلمية. وهي مسألة رغم اهميتها السابقة، فلما نجد دراسات مبنائية وباحثة عن اسس الافكار ومقدماتها التصديقية، بل اكثر ما يطرح هي افكار مفصولة ومنعزلة عن مبانيها، و النقد والتقييم يتوجه للفكرة دون بناءها السابق وما لزمته عنه، وكأنهما امران منفصلان، لا ربط لاحدهما بالآخر، وهو خطأ علمي ومعرفي. ولعل ملاحظة الجدالات المذهبية بين اصحاب الفرق والمذاهب، يعكس هذه الاشكالية ويبينها بوضوح، فان الاعم الاغلب منها ان لم يكن جميعها هو جدال افكار دون لحاظ الاسس المعرفية السابقة لها؛ لذلك استمرت جدالاتهم وانتهت بمشاكل وصراعات طائفية وتكفيرية بدلا من الوصول الى حلول، وهذه قصة المعرفة في بقية اجزائها الاخرى.

العلاقة بين ابحاث نظرية المعرفة الفلسفية، والمعرفة عموماً، علاقة ترابطية مؤثرة فعالة، لا يمكن تجاوزها او التقليل من اهميتها، لان علم المعرفة علم ناظر للمعرفة الانسانية عموماً، باحث عن ادواتها وطرقها وقيمتها، اختيار أي نظرية فيه يلقى بظلاله على بقية اجزاء المعرفة المترتبة عليه، ولكن مع ذلك بقي هذا العلم في دراساتنا علم لم يعط الاهمية الكافية، فضلا عن ادراك تأثيره المعرفي، او التعمق في نظرياته الحديثة. دراستنا هذه، هو سير في هذين البُعدين، الاهتمام بالمباني والاسس المعرفية، وكيفية نقدها وتقييمها، والاهتمام بنظرية المعرفة عند محمد تقي مصباح اليزدي، وما اعتمده من اسس وادلة يرتكز عليها في تصوير حقيقة المعرفة الحسية ومدى قيمتها، دراسة تعتمد على تحليل هذه الاسس وتقييمها، ومدى امكانية التسليم بها في انتاج المعرفة الحسية التي انتهى اليها.

## الدراسات السابقة:

في حدود متابعتي لهذا الموضوع لم اجد تماما من تعرض لهذا الموضوع، وبهذه الحثيثيات التي قيّدت فيها البحث، والسبب ان الدراسات المعرفية في علم نظرية المعرفة عموماً لم تتل الاهتمام الكافي في الفلسفة الاسلامية، او المعاهد الدينية او الاكاديمية الموجودة فعلاً، فضلا عن دراسات نظرية المعرفة بصورة جزئية في حدود رؤية فيلسوف ما؛ او دراسة مباني رؤية معرفية ما، وانما جُل الاهتمامات الموجودة هي ابحاث كلية في نظرية المعرفة، وبطريقة المنهج التوصيفي، لا المنهج التحليلي والنقدي، وان كانت بعض بوادر هذه الدراسات بدأت للظهور، والسبب الاساس هو ضعف الدرس الفلسفي والمعرفي عموماً.

## هدف الدراسة:

بيان المباني المعرفية المعتمدة في المعرفة الحسية عند الفيلسوف مصباح اليزدي، اضافة لتقويم هذه المباني وبيان بعض لوازمها، وهي دراسة ضرورية في عملية النقد والتقويم؛ لان انفكاك البناء عن مبانيه واسسه المعرفية؛ تفكيك غير منطقي.

## منهج الدراسة:

المنهج المتبع هو المنهج الاستقرائي التوصيفي، المعتمد على استقراء اجزاء هذه الرؤية المعرفية، واستخراج مبانيها واسسها الفكرية، ثم دراستها على ضوء المنهج التحليلي والنقدي، قراءة تقتصر فيها على ملاحظة اجزاء هذه الرؤية المعرفية بلحاظ مبانيها، واستخراج هذه المباني من مدلولات النصوص الفلسفية والمعرفية، والبحث عن مدى تماميتها في نفسها؛ ومدى امكانيتها من توجيه واثبات هذه الرؤية؛ واما تحليل وتقويم الرؤية المعرفية من خلال اجزائها البنوية الداخلية، فهو لا نتعرض له الا بمقدار اشارة ما، لان تفصيل هذا الموضوع قد سبق ان بيناه في بحثنا السابق المنشور في مجلة السيط المحكمة، العدد الثالث في السنة السابعة، تحت عنوان رؤية الشيخ مصباح اليزدي في المعرفة الحسية، تحليل ونقد.



### الفيلسوف محمد تقي مصباح اليزدي ومنهجه

محمد تقي مصباح اليزدي فيلسوف إسلامي معاصر، ( 1934 - 2021 م) من الطلاب المُبرزين للفيلسوف الإسلامي محمد حسين الطباطبائي ( 1321 - 1402هـ)، والاساتذ والطالب من أتباع مباني مدرسة الحكمة المتعالية، وهي المدرسة التي تبنت المنهج الثلاثي في اكتشاف المعرفة، والوصول إليها، (البرهان والكشف القلبي، والنص الديني القطعي) اما في الإثبات والتبيين الفلسفي للمعرفة؛ فان منهج مدرسة الحكمة المتعالية، هو المنهج الفلسفي العقلي العام، وهو منهج التحليل والبرهان المنطقي. الفيلسوف مصباح اليزدي تمكن بفضل اهتماماته الفلسفية والمعرفية من ايجاد مدرسة فكرية محدودة تابعة لأركان مدرسة الحكمة المتعالية؛ تركز مدرسته على المنهج العقلي فقط في اكتشاف المعرفة، دون اعتماد منهج الكشف، والوحي، وهي مدرسة اصبح لها تأثير واضح في زماننا المعاصر على مجمل الحركة الفكرية في ايران، على المستوى الفكري والثقافي والسياسي، مما جعلها تتحول الى المنظر السياسي الديني للنظام الفكري في ايران.

الفرق النظري بين مدرسة الحكمة المتعالية وما اسسه مصباح اليزدي، هو ان الاخير يتبنى مباني الحكمة المتعالية، ولكن ضمن دائرة المنهج العقلي الذي اعتمده في كشف الحقيقة، بخلاف منهج الحكمة المتعالية الشامل للأسس الثلاثة السابقة، وان كان ملاحظة الجانب المعرفي بلحاظ التطبيق، فان مدرسة مصباح اليزدي استفادت من اثر النص الديني في فهم الكثير من الحقائق الكونية والمعارف الدينية العقدية، كما اعتمدت على بعض مدعيات اصحاب العرفان العملي كما في بحث عالم المثال. ( انظر: مصباح اليزدي، 1407، ج2، 170-171) من كتب مصباح اليزدي المعروفة، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، تعليقة على نهاية الحكمة، معارف القرآن، والاخلاق في القرآن وغيرها الكثير.

### المبحث الاول: آراء مصباح اليزدي في المعرفة الحسية

علم المعرفة من جملة اهتمامات مدرسة مصباح اليزدي، وهو اهتمام ورثه من استاذ العلامة الطباطبائي، كما يرجع الى معرفته بضرورة هذا العلم واهميته في مجال البحث الفلسفي والمعرفي عموماً، للوصول الى اليقين؛ لان مما يمتاز به مصباح اليزدي ومدرسته، العناية في دراسة فلسفة الغرب، والانفتاح لما يُطرح فيها من ابحاث، وقد تُرجمت على اثر هذا الاهتمام كثير من آثار هذه الفلسفة.

الانفتاح على فلسفة الغرب من ضرورات زماننا المعاصر؛ خصوصاً مع كثرة دراساتهم واهتماماتهم العلمية بجوانب معرفية جديدة؛ والا فان بقاء باب المعرفة مسدوداً بين الفلسفتين؛ ينتهي لتوسعت الهوة بين فلسفتي الغرب والفلسفة الإسلامية، خصوصاً ان تحقيقات فلاسفة الغرب في هذا المجال المعرفي اخذت الباع الاكبر والنصيب الاوفر وقدمت آراء لا يمكن تجاوزها بحال من الاحوال.

مدرسة مصباح اليزدي من خلال الاساتذ وطلابه المحققين، قدّموا الكثير من الآراء المعرفية في هذا المضمار، وهي آراء مهمة في تطوير هذا العلم والنهوض به.

في دراستنا هذه وهي دراسة موضوع معرفي مهم، الا وهو المعرفة الحسية، نقصر على آراء الاساتذ دون لحاظ آراء طلابه المحققين، لعدم امكانية الاحاطة بها واستيعابها في هذه الصفحات القليلة، كما لا يمكن الاحاطة بجميع آراء مصباح اليزدي في هذا الموضوع، لذلك نقصر على بعض آرائه الاساس وبيان مبانيها واسسها الفكرية. آراء الاساتذ مصباح اليزدي في المعرفة الحسية، وضحاها بالتفصيل في بحث سابق منشور لنا، في مجلة السبب، العدد الثالث من السنة السابعة، بحثنا فيه جملة من آرائه المعرفية، ضمن قراءة تحليلية نقدية، و خلاصة هذه الآراء، هي:

#### الاول: المعرفة الحسية

المعرفة الحسية اصطلاح يطلق على كل المعارف المبنية على الجانب الحسي، سواء كانت معطيات مباشرة للإحساس، كما هي الانطباعات الحسية، او غير مباشرة، كما لو دخلت في تفسير تلك الانطباعات جملة من المعارف العقلية او العلمية، من باب التفسير او التحليل، فهذه المعارف رغم اخذها تسميات اخرى تبقى مرتبطة بالمعرفة الحسية، لأنها منشأها الاول. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص 187، 173-174)

#### الثاني: المعرفة الحسية والادراك الحسي

الادراك الحسي اصطلاح اخص من اصطلاح المعرفة الحسية، وهو رغم الاختلاف الفلسفي في تحديد معناه، كما سنأتي الإشارة له، وهو اختلاف ناظر بلحاظ بعض جهاته وحيثياته، ان الادراك الحسي هل هو مفهوم يشار به الى مرحلة



الانطباعات الحسية المفهومية، أو مرحلة الآثار المادية قبل عملية الانطباع الذهني الصوري، يشكل الإدراك الحسي رغم هذا الاختلاف الأساس الأول للمعرفة الحسية، وطرح هذا الترديد والاختلاف في تفسير الإدراك الحسي؛ يرجع إلى وجود كلا هذين الاحتمالين في تفسيره عند الحكماء المتأخرين والمعاصرين.

### الثالث: حصولية الإدراك الحسي

يرى مصباح اليزدي كما هو الراي المعروف في الفلسفة المعاصرة، ان الإدراك الحسي ادراك حصولي، وهو عبارة عن صور ذهنية، ومفهومية تعبر عن الإدراك الأولي للإنسان، ادراك يعبر عن مرحلة الاحساس الداخلي الناتج من تأثير اعضاء الحس من الاتصال بالمحسوسات الخارجية، صور حصلت عن طريق الحواس الخمسة، وهي صور حاضرة في النفس معلومة بالذات لها، لأن النفس تدركها دون واسطة صورية اخرى، واما المحسوس الخارجي معلوم بالعرض من طريق واسطة حكاية هذه الصور الإدراكية له. (انظر: المصدر نفسه، ج1، ص 187، 229، 174-173، ج2 ص233)

### الرابع: انتزاع وتجريد الصورة الحسية

الصور الحسية في كلمات الحكماء طبق رؤية العلم الحصولي، صور منتزعة من الواقع، ومصطلح الانتزاع في باب المعرفة الحسية، كذلك مصطلح التجريد للصور، هو التعبير الشائع عند المتقدمين من الحكماء مثل الشيخ الرئيس ابن سينا ( 370-427 هـ ق) والمعلم الثاني ابو نصر الفارابي ( 260-339 هـ ق) وغيرهم، ولا يراد منه المعنى الحقيقي للانتزاع كما هو التصور المادي الظاهري، وهو نزع صورة الموجود المحسوس، واخلائه عنها، بل هو تعبير مجازي يراد به تمثّل وحضور صورة الموجود المحسوس في عالم الذهن، فادراك المعاني و الصور الذهنية تعبير اخر عن عملية حضور وتمثّل المعلوم في الذهن، وكأنه النفس تنتزع صورة الشيء منه وتجعلها في الذهن.

قال ابن سينا: (( قولهم: إن العقل ينتزع صور الموجودات و يستثبته في ذاته فليس معناه أنه ينتزع تلك الصور و الذوات كما هي، بل يعقل معناها، و يستثبت ذلك المعنى في ذاته. )) (ابن سينا، 1404ق، ص73، انظر: شمس الدين الشهرزوري، 1383 ش، ص 453)

واما ما هو الواقع الذي تنتزع منه هذه الصور الحسية؟ هذه المسألة موضع اختلاف بين الحكماء، وملاحظة نصوص مصباح اليزدي وكتابه في هذه الباب، تعطي رأيين:

الأول: ان النفس تنتزع الصورة من وجود المحسوس الخارجي، عن طريق الارتباط والاتصال به، فالنفس مزودة بكاميرة ذاتية، تأخذ صورة من كل ما تحس به، وهو البيان المعروف في الفلسفة عند المتقدمين، مع فارق ان الصور الحسية عند بعض المعاصرين ومنهم الشيخ مصباح مجردة لا مادية، اما عند المتقدمين مادية. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص 229)

الثاني: ان النفس تنتزع الصورة الذهنية من الصورة المنطبعة الحاصلة عن طريق تأثيرات الجهاز الحسي والعصبي في دماغ الانسان او الاعصاب المخصوصة بكل حاسة؛ لان المحسوس للنفس في الحقيقة هي هذه الانفعالات دون الامر الخارجي.

قال مصباح اليزدي : (( التصور الابتدائي للإنسان هو انه لما يفتح عينيه في الصورة التي تحصل فيها شرائط الرؤية انه يرى الأشياء الخارجية في محلها، وكما هي، ولكن يتوجه بعد التجارب ان ما يدركه في الابصار ليس مطابقا مع الواقعيات الخارجية في كل الامكنة وعلى كل الاحوال،... وبمساعدة العلوم قد ثبت ان الابصار لا يتحقق في الخارج... والحد الأكثر ان ما نراه هي الصورة التي تنعكس في عصب الرؤية أو الاثر الحاصل في دماغنا (مُخنا) لا نفس الشيء الخارجي )) (المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، بحث ( قيمة الإدراك )، ص258-259، وانظر: مرتضى مطهري، 1413ق ج1، ص258. محمد حسين زاده، 1384ش، العدد الثالث، ص45، عباس عارفي، 1376 ش، ص120، 92، 113) ويظهر الفرق بين الرأيين، في عدة مواضع، هي:

### مرئية الشيء الخارجي

فان الشيء الخارجي طبق البيان الاول، مرئي حقيقة وهو المبصر للنفس، بخلاف الثاني، فان المرئي للنفس هو الانفعالات المادية، المتحققة في الجهاز الإدراكي الداخلي، واما المرئي الخارجي فهو ليس محسوسا ولا مرئيا، وان كان يتراعى للناظر كونه مرئيا.

### المطابقة بين العلم والمعلوم

مما يترتب على البيان الاول بدهاء المطابقة بين الصورة والواقع المحسوس، حسب اسس الفلسفة عند المتقدمين من



الفلاسفة الإسلاميين، فان من بديهيات الإدراك عند كثير منهم ادعاء المطابقة التامة بينهما، (انظر: ابن سينا، 1404ق، ص23، ابو نصر الفارابي، 1413ق، ص373) اما طبق البيان الثاني، فان التصريح بالمغايرة بين الصور الذهنية والمحسوس الخارجي هو من لوازم هذه الرؤية وهذا البيان، وهو ما تمسكت به المثالية الذاتية في الفلسفة، وجعلته من اساسات نظرية الشك. (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1426ق، ص112) وغير ذلك من فوارق فرعية دقيقة، سيتضح بعضها من خلال الابحاث الآتية.

#### الخامس: التجرد المثالي للصور الحسية

من المسائل الخلافية - طبقا للمسائل السابقة- حقيقة الصورة الحسية، هل انها مادية او مجردة تجردا مثاليا، وهو خلاف فلسفي يبتني في بعض جوانبه على الخلاف العلمي السابق المرتبط ببيان ما تُنتزع منه الصور المحسوسة، كما يبتني على اختلاف المباني الفلسفية والمعرفية بين الفلاسفة المتقدمين والمعاصرين. راي مصباح اليزدي ان الصور الحسية والخيالية صور مجردة تجردا مثاليا. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج2، ص238)، وهو الراي المعروف في مدرسة الحكمة المتعالية.

قال مصباح اليزدي - في توضيح الصور المحسوسة- : (( ويفسرهما الماديون بالفعل والانفعالات الفيزيائية الكيمائية والفسولوجية، ولكنه بالتعمق في مثل هذا اللون من الإدراك يتضح انه لا يمكن عد نفس الإدراك أمرا ماديا ويمكن قبول الفعل والانفعالات المادية بعنوان كونها شروطا معدة للإدراك فحسب لأننا نرى صوراً كبيرة تساوي مساحتها عشرات الأمتار المربعة وهي اكبر من جميع أجسامنا عدة مرات فضلا عن جهاز البصر أو أي عضو آخر من البدن... وبما أننا نجد هذه الصورة الإدراكية في أنفسنا إذن لا بد أن نسلم بكونها متعلقة بمرتبة من النفس وهي المرتبة المثالية للنفس وبهذه الصورة يتم إثبات تجردها وتجرد النفس أيضا )) (مصباح اليزدي، 1407ق، ج2، ص238. انظر: مصباح اليزدي، 1405ق، ص355، صدر المتألهين، 1981م، ج3 ص296)

قال محمد حسين الطباطبائي: (( أن الحق- كما سيأتي بيانه- أن الصور العلمية الجزئية- غير مادية بل مجردة تجردا مثاليا فيه آثار المادة- من الأبعاد والألوان والأشكال دون نفس المادة-...)) (محمد حسين الطباطبائي، 1414ق، ص36، 142، وانظر: 1416ق، ص38، 244.)

اصطلاح المجرّد المثالي، يراد به الإشارة لنوع من الموجودات، وجودها يجمع خصائص مادية وغير مادية، كالوسط بين عالم الطبيعة وعالم المجرّدات التامة، فهي بلحاظ ذات وجودها كالمجرّدات، لأنها تفقد المادة في ذاتها، وبلحاظ خصائصها فان بعض خصائصها كالماديات، مثل الأبعاد والألوان والأشكال، ولعل افضل تقريب لها عند الحكماء لبيان وجودها، الاستعانة بالصور المنامية، أي ما يراه النائم من صور في عالم الرؤيا، او الصور في المرآة، او ما تتخيله النفس من صور حقيقية او جزافية، عن الأشياء الخارجية. (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1414ق، ص171.) فان جميع هذه الامثلة تقرب الموجودات المثالية عند الحكماء، بلحاظ انها غير حاملة لآثار الماديات الظاهرة لنا. (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1416ق، ص304، 1999م، ص62-65)

ولعل تأمل الانسان فيما يتخيله من صور خيالية، وتدقيقه في وجودها، سيجد ان لها اشكال وصوره احجام، وتعكس بعض الموجودات المادية الخارجية، ولكن غير مادية كما هي الموجودات المرئية بواسطتها، وهذا النوع من الوجود يطلق عليه بالاصطلاح الفلسفي بالموجود المثالي او التجرد المثالي.

#### السادس: قيمة المعرفة الحسية

يرى مصباح اليزدي كما هو راي كثير من الفلاسفة منذ بداية تاريخ الفلسفة، ان المعرفة الحسية اضعف انواع المعارف بلحاظ قيمتها المعرفية، وهو ضعف بلحاظ يقينية الإدراك وحقانيته، فالمعرفة الحسية رغم شمولها وسعتها، وقوام ادراك الانسان للعالم المادي بها؛ الا انها بلحاظ علم المعرفة لا يمكن القول بيقينيتها، والمبنى لهذا الضعف كما يُصرّح مصباح اليزدي به؛ كثرة الاخطاء الحسية المقررة فيها، فالمعرفة الحسية منذ قديم الازمان، تعتبر ذات اشكالية من حيثية تحقق هذه الاخطاء. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص244، 309)

#### السابع: اثبات الواقعيات المادية المحسوسة

من المسائل المهمة، في نظرية المعرفة والفلسفة الحديثة، الاثبات اليقيني للعالم المادي، وهي قضية مترابطة مع المسائل السابقة من حقيقة الإدراك الحسي وقيمته وغيرها، وتعدّ نقطة وعرة ومُربكة طبق مبنى ضعف المعرفة الحسية او تجرد الصور المثالية؛ وسبب ذلك صعوبة الاثبات اليقيني مع البناء على المسائل السابقة؛ لذلك توقف بعض الفلاسفة في اثبات الواقعيات المادية، مثل الفيلسوف باركلي وغيره، وشكك بها. (انظر: محمد باقر الصدر، 1424ق، ص139-141، المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، ص260)



رؤية مصباح اليزدي في هذه المسألة، مبنية اولا على التفريق بين الواقع العام للوجود - أي الواقع بصورة عامة من دون لحاظ ماديته او تجرده، كما نقول واقع ما، او الواقع موجود- وبين الواقع المادي، أي الواقع المتمثل بالمحسوسات والاجسام.

فالواقع العام بديهي مدرك بالعلم الحضوري من خلال ادراك (الانا المدركة)، أي ان كل واحد يدرك وجوده دون شك، فوجود الانا دليل وجود الواقع، المتمثل على اقل التقادير في وجود هذه الذات المدركة.

اما الواقع المادي ليس مدركا بالبداهة؛ لأنه غير مدرك بالعلم الحضوري؛ لان النفس طبق رؤية مصباح اليزدي، واغلب الحكماء، غير مدركة ادراكا مباشرا للماديات الخارجية، ولا لها اشراف وجودي على هذه الموجودات، كما ان ادراك الواقع المادي عن طريق الاحساس ليس ادراكا يقينيا؛ لعدم يقينية المحسوسات المدركة، بسبب كثرة الاخطاء؛ وهي اخطاء تسلب اليقين، وترفع ثقة الانسان بما يدركه ويحس به، فتنتفي بداهة هذا الادراك، وانما طريق ادراك وجود الماديات واثباتها اليقيني في فلسفة مصباح اليزدي، هو ضرورة اللجوء الى البرهان العقلي، والاستعانة بقانون العلية. ( انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص312-313، ج2، ص174. ) وهي طريقة سلكها جملة من الحكماء المتأخرين كذلك (انظر: صدر المتألهين، 1981م، ج3، ص498-500، محمد باقر الصدر، 1424ق، ص334-336، 341، 170-171).

تقرير هذه الطريقة العقلية في اثبات الماديات، قد فصلناها مع بيان جملة من الاشكاليات في تقويمها، في بحثنا المنشور عن المعرفة الحسية عند مصباح اليزدي، وهو بحث منشور في مجلة السبب المحكمة، العدد الثالث من السنة السابعة.

#### الثامن: المطابقة بين الصور الحسية والواقع

راي مصباح اليزدي في مسألة المطابقة بين الصور الحسية والواقع، متفاوت بين كتبه التدريسية مثل كتاب (المنهج الجديد في تعليم الفلسفة) وبعض كتاباته الاخرى، اختار في الاول امكانية الوصول للمطابقة من خلال العقل والمدركات البديهية. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص165) وخير شاهد على ذلك ما نقرئه في رد شبهة السفطة.

قال- في نقد اشكالية السفطة المعتمدة على اخطاء الحواس- : (( وأما الجواب الحلي عليه وبيان وجه المغالطة فيه، فهو أن نقول: إن صحة أو خطأ الادراكات الحسية لا يمكن اثباتها إلا بأدلة عقلية. )) (مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص165)

واختار في بحث له عن قيمة الادراك، نشره في المؤتمر الثقافي لرحيل الفيلسوف محمد حسين الطباطبائي، عدم تمامية الطريق العقلي في هذا المجال، لعجز العقل من الوصول للواقع، كما ان العقل عاجز عن الاشراف المباشر على الموجودات المادية؛ لان طريق العقل في معرفة المحسوسات؛ هو الحواس وما ينتج عنها من الصور الحسية، وهذه الادوات المعرفية غير يقينية طبق مبنى كثرة الاخطاء الحسية، مما ينتهي انحصار الطريق بها الى انسداد طريق المطابقة واليقين.

طريق المطابقة لا يمكن احرازه من طريق التجربة الحسية او تكرارها، لان تكرار التجربة لا يعني صحتها ان كان في اصل التجربة خطأ، او كانت التجارب غير سليمة في نفسها.

قال مصباح اليزدي- في الاشكال على المدرسة الحسية- : (( إن نتيجة التجربة الحسية والعملية لا بد من إدراكها بواسطة العلم الحسولي، فيكرر نفس السؤال حوله: أ يوجد ضمان لصحة ذلك الإدراك الحسولي وبأي معيار يمكن تشخيص كونه حقيقيا )) (نفس المصدر، ج1، 253. وانظر ايضا: المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، بحث (قيمة الادراك) ص266)

طريق الخروج من اشكالية المطابقة في فلسفة مصباح اليزدي، هو الاشراف المباشر والعلم الحضوري؛ لان هذا العلم هو ما يمكن عملية الموازنة بين الادراك ومحكي الادراك وهو الواقع المادي الخارجي، بحيث تجري النفس مقارنة بين الاثنين، فترى كمية التطابق، واما مع غياب احد اطراف الموازنة، فان هذه الموازنة تفقد يقينيتها.

قال: (( إذن لا بد من البحث عن مفتاح لحل الإشكال بشكل نستطيع فيه الإشراف على الصورة الإدراكية، وعلى متعلق الإدراك، بحيث ندرك تطابقهما حضورا ومن دون وساطة صورة أخرى. )) (مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص254)

انتفاء طريق العلم الحضوري بلحاظ العالم المادي، وضعف طريق المعرفة الحسية، نهايته فقدان اليقين بالمطابقة



بالقياس للادراكات الحسية مع الواقع المحسوس، وهذا ما نقرئه صريحا في قوله هذا. قال: (( إن الصورة التي في ذهني عن هذا الميكروفون هل هي مطابقة مع هذا الميكروفون الخارجي أم تفترق عنه؟ فأخطاء الابصار تثبت انه لا توجد ضرورة في مطابقتها .. لا يوجد طريق لذلك لان كل ما نتوسل به فهو لا يأتي إلينا إلا عن طريق الخارج )) (المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، بحث قيمة الادراك)، ص270)

### المبحث الثاني: المباني المعرفية والفلسفية

#### المطلب الاول: المباني التصورية والتصديقية

اصطلاح المباني في المعرفة والفلسفة، تعبير عن الاسس والمبادئ التي تقام عليها المعرفة، سواء التصورية أي التعاريف، والمفاهيم أو التصديقية؛ أي معرفة القضايا واثباتها، وهو تقسيم يتبع تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، فالمبادئ التصورية: هي المفاهيم التي يتوقف عليها تعريف الشيء، وتصور مفهومه، والمبادئ التصديقية: هي الاسس التي يتم بفضلها معرفة واقع القضايا واثباتها، والحكم عليها، ولولا اثباتها المسبق لا يمكن التصديق بالقضية المطلوبة. مثل القوانين المنطقية و الاسس العقلية كمسألة العلية وفروعها. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج1 ص80، ابن سينا، 1375ش، ص51)

المباني التصديقية لكل مسألة ليست مبنى واحد أو اثنان، بل مجموع المسائل التي تدخل في الاثبات وتحصيل التصديق بالمسألة الفكرية، وهي اسس ومبان معرفية كثيرة متعددة بحسب نوع القضايا، وما يتوقف اثباتها اليقيني عليه في مراتب سابقة. (انظر: محمد رضا المظفر، المنطق، ج2، ص300)

تقسم المباني التصديقية إلى المباشرة، وهي القريبة التي يعتمد عليها التصديق بالنتيجة مباشرة، وتمثل حدودا وسطى للنتائج المطلوبة فيها، والمباني التصديقية المتوسطة، وهي ما تدخل في اثبات المقدمات مباشرة، والبعيدة، وهي الاسس الفكرية العامة للتصديق واليقين بكل فكرة، مثل قانون العلية، واستحالة اجتماع النقيضين، وهو ما يصطلح عليها (أولى الاوائل) لمدخلتها في اثبات كل قضية.

بطبيعة الحال ان الاحاطة بجميع هذه المباني وبحثها، خارج عن حجم البحث؛ لذلك ما نركز عليه، هو الاسس القريبة والمباشرة فقط، دون الخوض في تفاصيلها ولا الخوض في المباني المتوسطة أو البعيدة منها؛ وانما نكتفي ببحث المباني القريبة، بالمقدار الممكن لنا في حدود هذه الدراسة.

اما سبيل استخراج هذه المباني القريبة؛ ليس بالأمر العسير؛ لأنها تشكل حدودا وسطى تذكر في كل استدلال منطقي ومعرفي مباشر أو غير مباشر، بالتصريح أو التلميح الواضح؛ واستخراجها لا يتطلب الا مراجعة تأملية مختصرة لجملة من آراء ونصوص أي كاتب دقيق، فضلا عن ان يكون فيلسوف مثل مصباح اليزدي، لاستلال واستخلاص الحدود الوسطى القريبة فيها.

ولو راجعنا نصوص مصباح اليزدي مما تقدم ذكرها أو الاشارة لها في بيان رؤيته المعرفية بما يتعلق بالمعرفة الحسية، سنجدنا ترجع إلى مباني عامة، هي:

1: قاعدة عدم امكن العلم الحضوري بالماديات . 2: قبول كثرة اخطاء الحواس. 3: اعتماد التصوير العلمي للإحساس كأساس للتحليل المعرفي للإدراك. 4: حصر الخطأ في دائرة العلوم الحسوية. وهذه المباني هي ما نقف عندها في دراستنا النقدية هذه، من طريق اعادة قراءة المعرفة الحسية بقراءة راجعة.

#### المطلب الثاني: الادراك الحسي

حقيقة الادراك الحسي من المسائل الاختلافية بين الفلاسفة المتقدمين والفيلسوف صدر المتألهين (980- 1050 ق) وهو محمد بن ابراهيم الملقب ملا صدرا، وكذلك الفلاسفة الاسلاميين المعاصرين، اختيار أي رأي في حقيقة الادراك الحسي، يشكل مبنى تصديقا لما يتفرع على الادراك الحسي من آراء أخرى؛ لان كل الآراء بعد بيان ماهية الادراك الحسي هي عبارة عن نتائج وتفرعات عنه.

من المباني التي اثرت على تفسير الادراك الحسي، على انه ادراك حصولي، لا علم حضوري، وان المحسوس عبارة عن صور مجردة تجردا مثاليا، لا ان الادراك الحسي ادراك للأثار المادية المنطبعة أو الحالة في الاعضاء المادية، هي مبان فلسفية ومعرفية، والمعرفية منها عبارة عن مبنى كثرة اخطاء الاحساس بما هو احساس، وهي ما يعبر عنها بأخطاء الحواس، بضميمة مبنى عدم وقوع الأخطاء في العلم الحضوري، أي ان دائرة الخطأ مختصة بالعلوم الحسوية فقط، دون العلم الحضوري، واما المباني الفلسفية المؤثرة منها على وجه الخصوص، هي قاعدة عدم امكن



العلم الحضورى بالماديات، وهي مبنى فلسفي اساس في تفسير الادراك الحسي عند مدرسة صدر المتألهين، ومنهم مصباح اليزدي كما سيوضح.

تتضح معرفة بعض هذه المباني من مراجعة الخلاف بين صدر المتألهين والفلاسفة المتقدمين في تفسير جملة من المسائل المرتبطة بادراك الماديات، ومنها الادراك الحسي، وهو ما يتضح في المطالب التالية.

الراي المعروف عند المتقدمين في حقيقة الادراك الحسي، تفسيره من طريق عملية الاحساس بالآثار المادية، وهو احساس اسبق مرتبة، ومتقدم على المرحلة المفهومية والصور الذهنية. ادراك يحصل من خلال الحواس الخمس وقواها حين التعرض لمنبهات وتأثرات خارجية من المحسوسات، المدرك فيه اثر المادي، والمدرك له قوى النفس الحالة في هذه الاعضاء او المتحدة بها، او السارية - على حسب اختلاف نصوص الحكماء في بيان قوى النفس. تحقق هذا السنخ من الادراك للآثار المادية، يستتبع حدوث صور ذهنية له في النفس، صور باقية حتى بعد نهاية الاحساس والتأثر، يطلق عليها بالصور الخيالية.

قال ابن سينا: (( والمحسوسات كلها تتادى الى آلات الحس، وتنتطب فيهما، فتدركها القوة الحاسة. وهذا في اللمس والنوق والشم والسمع كالظاهر. وأما البصر، فقد ظن به خلاف هذا )) (ابن سينا، 1379 ش، ص 323)

قال ملا هادي السبزواري (1212-1289هـ ق) - عند بيانه رأي المتقدمين في إدراك النفس للجزئيات-: (( لكن معنى إدراك الجزئيات بالآلات على طريقة القوم أنها منطبعة في الآلات وتلك الآلات مع ما فيها معلومة بالحضور للنفس... )) (صدر المتألهين، 1981م، ( حاشية السبزواري) ج8، ص 65 )

وهذا التحليل الاخير لملا هادي السبزواري، يكشف حقيقة المدرك في الاحساس، ونوعية هذا الادراك حسب تصنيفه ضمن العلم الحسولي او الحضورى، اما المدرك فيه والمحسوس هو الآثار المادية الحاصلة حين الاحساس، كالحرارة في العضو اللامس وغيرها، واما نوعية هذا الادراك، حسب بيان السبزواري، هو علم حضورى، ومعيار هذا العلم ومبناه، المعيار الثبوتى للعلم الحضورى، وهو ان كل معلوم يُدرك من خلال نفس حضوره، ومن دون واسطة، هو معلوم حضورى، لا حصولى، وبما ان الآثار المادية المحسوسة آثار حاضرة وحاصلة من طريق انطباعها في الآلات، وان قوى النفس المدركة حاضرة في هذه الآلات، وهيم عين وجود النفس، ينتج حضور الاثر للنفس بنفس ماديتها، وهو ادراك عن حضور دون الحاجة الى واسطة.

اول من خالف هذا الراي، بين الفلاسفة الاسلاميين، وبقي رايه مؤثرا في اتباع مدرسة الحكمة المتعالية، الفيلسوف صدر المتألهين، وهي مخالفة فلسفية منه اعتمدها في كثير من كتاباته الفلسفية، واصراً عليها، وعلى اثارها على بقية المسائل المتفرعة عنها. (انظر: صدر المتألهين، 1981م، ج1، ص 284، ص 299، ج6، ص 260، ج8، ص 180-181).

يرى صدر المتألهين ان الصورة الحسية، وهي المدرك في عملية الاحساس صورة ذهنية مجردة تجردا مثاليا، لا الاثر المادي المنطبوع حين التأثر بالمنبهات الخارجية، وتبعه على ذلك محمد حسين الطباطبائي في كتابيه بداية ونهاية الحكمة. (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1414ق، ص 36، 142، 1416ق، ص 38، 244. ) وان كان محمد حسين الطباطبائي خالف هذا الراي، واختار ان الادراك الحسي ادراك للآثار المادية، وهو ادراك حضورى، ووافق في ذلك راى الحكماء المتقدمين كما بين رايه في تعليقاته على الحكمة المتعالية. (انظر: المؤتمر الثقافى الثانى بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، ص 80، صدر المتألهين، 1981م، (حاشية الطباطبائي) ج8، ص 215) وهو راي غير معروف ولا متداول عن العلامة الطباطبائي في الاوساط الفلسفية، لان الكثير فهم اراءه طبق ما جاء في كتابيه المنهجيين، ( بداية الحكمة ونهاية الحكمة) لا ما ذكره في حاشيته على الحكمة المتعالية او كتاباته الاخرى.

سر هذا الاختلاف بين المتقدمين ومدرسة الحكمة المتعالية، يتبين جوابه من طريق معرفة المباني التصديقية السابقة التي اشرنا لها، وهي ما نستعرضها من خلال بعض الفروع.

#### الفرع الاول: قاعدة عدم امكان العلم الحضورى بالماديات

من المباني الاساسية التي غيرت حقيقة الادراك الحسي بداية عند صدر المتألهين، قاعدة عدم امكان العلم الحضورى بالماديات، وهي قاعدة الفلسفية، اشار لها صدر المتألهين مكررا في كلماته، معتبرا اياها من تحقيقاته وابداعاته، مستدلا بها على تغيير رايه في مسائل فلسفية عدة، منها تفسير الاحساس، والعلم الالهى بالماديات، وغيرها. ( انظر: صدر المتألهين، 1981م، ج 8 ص 69-70، ج3، ص 281 ص 462-463، ص 498-500، ج4 ص 197، 1361ش، ص 248) وهي قاعدة بحثها في بحث قدم للنشر، في مجلة دراسات اسلامية معاصرة، تصدر عن جامعة كربلاء.



قال صدر المتألهين - في بيان القاعدة-: (( لكن أكثر الأرقام ذاهلون عما حققناه من أن لا حضور لهذه الماديات والظلمات عند أحد ولا انكشاف لها عند مبادئها إلا بوسيلة أنوار علمية متصلة بها- هي بالحقيقة تمام ماهياتها الموجودة بها)) (صدر المتألهين، 1981م، ج6، ص164. وانظر: ج3، ص297-299، 363، 1361ش، ص224-226، 1375ش، ص299)

المراد بهذه القاعدة ان الموجود المادي لا يمكن ان يكون مدركا بما هو مادي، وانما ادراكه محصور في نطاق العلم الحسولي، عن طريق الصور الحاكية له؛ ودليلها مختصرا، ان الماديات لا يمكنها ان تكون مدركة بنفس ماديتها؛ لأنها موجودات متفرقة الاجزاء، فاقدة للحضور عند ذاتها؛ فلا يكون لها حضور ادراكي عند موجود اخر مدرك لها، وطبيعي مع اسقاط العلم الحضورى يصل الامر للعلم الحسولي، والادراك عن طريق الصور الحاكية. (انظر: صدر المتألهين، 1361ش، ص226-224، محمد حسين الطباطبائي، 1414ق، ص140، 1416ق، ص240) أثرت هذه القاعدة الفلسفية على كثير من اراء صدر المتألهين، واتباع مدرسة الحكمة المتعالية، لأنها اسقطت الوجود المادي عن اي ادراك مباشر، ومع اسقاطه تمت مرحلة الاستعاضة عنه بالوجود المجرد، اعتمادا على التقسيم الثلاثي للوجود الى مادي ومثالي وعقلي، واستعانة بمبنى الفلاسفة الاسلاميين، ان هذه الموجودات متطابقة الحقيقة، فعُدَّ الموجود المثالي حاك لتمام خصوصية الموجود المادي، والعلم به علم بالمادي. (انظر: صدر المتألهين، 1981م، ج8 ص69-70، ج3، ص281-462-463، ص498-500، ج4 ص197، 1361ش، ص248) وافق على هذه القاعدة جملة من الحكماء - في بعض كتاباتهم- من اتباع مدرسة الحكمة المتعالية ومنهم مصباح اليزدي. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج2 ص234-235، 1405ق، ص352، صدر المتألهين، 1981م، حاشية السبزواري) ج6ص164، محمد حسين الطباطبائي، 1414ق، ص142، 163-164، 165، 1416ق، ص246، 289، 290-291، جوادى املي، 1372ش، ج6 القسم 4، ص134، 120) كما رفضها بعض منهم في كتابات اخرى (انظر: صدر المتألهين، 1981م، حاشية الطباطبائي)، ج6 ص259-260) وان كان انصياح البعض من الحكماء لهذا الراي- حسب تصوري- خضع لتأثير نفسي غير استدلالي، وهو انجذاب الفلاسفة الى صدر المتألهين وعظمته الفكرية، ونصوصه الكثيرة التي تنثني على تحقيقاته الفلسفية في هذا المجال، مما جعلت القاعدة السابقة يُسَلَّم لها بالقبول مباشرة؛ ولا يُشك في صحتها، وشاهد هذا التصور، عدم الالتزام بها في مسائل عدة، اضافة لنقدها في كتابات اخرى، وهو ما سوف نشير اليه.

قال صدر المتألهين : ((... واعلم أن المبصر بالذات عندنا ليست هذه الألوان والهيئات والأشكال القائمة بالمواد الخارجية لما أقمنا البرهان على أن لا حضور للأجسام المادية وأعراضها عند شيء أصلا وما لا حضور له كيف يحضر عند قوة مدركة بل الحاضر بالذات عند الحس البصري هو صورة مماثلة لهذه المسماة بالمبصرات عند الناس...)) (صدر المتألهين، 1981م، ج3، ص462-463)

وهو تطبيق صريح للقاعدة الفلسفية، مع ذكر دليلها، على نفي كون المحسوس الخارجي محسوسا او مبصرا، وان المحسوس والمبصر هو صورة مماثلة للمحسوس، عبّر عنها في نصوص اخرى بالموجود المثالي.

قال محمد حسين الطباطبائي - في بيانه لراي صدر المتألهين - : (( هذا ما اختاره في أمر الصور النفسانية العلمية.. وإجماله أن الصور العلمية الجزئية من المحسوسات والمتخيلات قائمة بالنفس قيام الفعل بالفاعل، وهي وجودات مثالية تنشئها النفس في المثال الأصغر الذي يسمى بالخيال المتصل بالنفس دون الخيال الأعظم المنفصل)). (صدر المتألهين، 1981م، ج1 حاشية الطباطبائي)، ص284. وانظر ايضا: ج1 ص299، ج8، ص180-181.

#### الفرع الثاني: تقييم قاعدة عدم امكان العلم الحضورى بالماديات

صريح نصوص بعض كتب الحكماء المعاصرين، قبول القاعدة الفلسفية التي تمسك بها صدر المتألهين في تفسير الادراك الحسي وغيره. (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1414ق، ص142، 163-164، 165، 1416ق، ص246، 289، 290-291) بل اصبحت عند كثير من طلاب الفلسفة الاسلامية المعاصرة- تعدّ من القواعد المسلمة، وكأنها لا تقبل الشك، لأنها ارسلت ارسال المسلمات.

لكن عند التحقيق والتفحص نجد ان هذه القاعدة غير تامة، وقد نُقِد دليلها - نقضا وحلا - عند بعض اتباع مدرسة الحكمة المتعالية، في حواشيهم على الحكمة المتعالية. ومنهم الحكيم ملا هادي السبزواري، ومحمد حسين الطباطبائي (انظر: صدر المتألهين، 1981م، ج6، ص164، 259، 340) وجوادى املي (معاصر) (انظر: جوادى املي، 1372ش ج6، ق4، ص120).

مصباح اليزدي ممن وافق على صحة هذه القاعدة بالنسبة للنفس الانسانية، ورفض انطباقها على العلم الالهي؛ فالنفس



الإنسانية لا يمكنها ان تعلم بالماديات من خلال وجودها المادي، اما الباري تعالى يمكنه ادراكها؛ لان له احاطة وجودية لا يغيب فيها عنه شيء. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج 2 ص 234 - 235، 1405ق، ص 352، 1375ش، ج 1، ص 337) وهذا القبول هو ما نرى انعكاساته في جملة من الآراء السابقة التي تقدمت الإشارة لها، مثل التجرد المثالي للصور الحسية.

#### اشكال نقضي

**من الاشكالات النقضية التي يمكن توجيهها لمبنى مصباح اليزدي هذا، هو الوقوع في التنافي بين هذا المبنى الفلسفي والمبنى العلمي لتفسير الاحساس، وهو مبنى يفسر انتزاع الصور الحسية من الانفعالات المادية العصبية- وهي انفعالات مادية يراها حاضرة في النفس في مرتبة الاعصاب، او الدماغ، معلومة للنفس من دون واسطة، مع ان هذا العلم بالآثار المادية، مناف للقاعدة الفلسفية كذلك؛ لأنها آثار مادية، تنطبق عليها القاعدة تماما، وتتفي امكانية العلم بها، فيكون الجمع بين الامرين جمع بين المتنافيين.**

ومما يماثل هذا النقض، ما اشار له المحقق ملا هادي السبزواري على رأي صدر المتألهين القائل بتجرد الصور المحسوسة-، ومضمون النقض، ان صدر المتألهين لم يلتزم بمؤدى القاعدة ولوازمها؛ لان من موارد العلم الحضوري عند صدر المتألهين، العلم بحدوث تفرق الاتصال المادي، مثل الجروح، والقطع الذي يحصل في البدن، وهو علم حضوري، مع ان القول بمادية هذا المعلوم، يستلزم عدم امكانية تعلق العلم الحضوري به، تطبيقا للقاعدة نفسها. ( انظر: صدر المتألهين، 1981م، ج 3، ص 281)

#### اشكال معرفي

اثبات المطابقة بين المعرفة والواقع، هي مسألة ذات تعقيد، وكلما كانت مباني هذا الاثبات قليلة وبديهية، كانت عملية الاثبات سهلة ويسيرة، وكلما اضيفت لها مسائل نظرية او غير واضحة وكثرت مبانيها، فان هذا الاثبات بدلا ان يكون حلولا لمشكلة، يكون زيادة في التعقيد.

ان اعتماد الموجود المثالي، كما راينا ذلك في نظرية صدر المتألهين، واتباع مدرسته ومنهم مصباح اليزدي، لأجل معلومية الماديات حولنا مثلا، بلحاظ علم المعرفة المعاصر، اعتماد غير حاذق ولا دقيق؛ لان فيه زيادة تعقيد معرفي ومبان اضافية تنعكس على صعوبة اثبات المطابقة وصحة المعرفة، وهي مبان ليست بالبديهية في محلها؛ حتى تسهل اضافتها، فالاستعانة بها عبارة عن تطويل طريق الحل وتعقيده، وازافة اشكاليات اخرى لها ايضا؛ لان كل اشكاليات تلك المباني تنعكس على المعرفة بالماديات، وينتهي هذا الاعتماد اخيرا الى الوقوع في شباك مشكلة المطابقة؛ لأنها تحتاج الى اثبات جملة من المسائل الاخرى، مثل اثبات العوالم الثلاث، او المراتب الثلاث، واثبات التطابق بين هذه المراتب، في جميع صفاتها وشؤونها، على المستوى النظري، واثبات اليقين بالمطابقة على المستوى العملي، بلحاظ واقع المعرفة الجزئي، خصوصا مع اختلاف المراتب الوجودية في بعض من خصائصها؛ كما يحتاج هذا الاعتماد الى جواب اشكالية اخطاء الادراك والحواس، وهي تزداد صعوبة في الجانب التطبيقي. مسألة الوجود المثالي تعطي حلا لمشكلة عدم العلم الحضوري بالماديات، ولكنها تضيف اشكاليات للمطابقة اكثر.

اما الالتزام بمبنى المتقدمين، وهو البيان السابق لما قبل زمان صدر المتألهين وطرحه للقاعدة الفلسفية، فان مسألة المعرفة والمطابقة فيها، لا تواجه الاشكاليات الفلسفية السابقة فيما يرتبط بالموجود المثالي، وانما تواجه اشكاليات اخرى؛ كاشكالية اخطاء الحواس، والبيانات العلمية في تحليل الادراك الحسي، وهي اشكاليات عامة على كل التفسير الاخرى ايضا.

#### الفرع الثالث: بدهة الاحساس بالآثار المادية

ادراك الآثار المادية والاحساس بها، بما هي آثار مادية، ليس مسألة قابلة للإنكار تماما؛ لان الانسان يدرك هذا الشيء بالبدهة؛ فالحرارة المحسوسة للنفس حين الملامسة حرارة مادية، وطعم البرتقال الذي يتذوقه ويدركه الانسان حين التذوق والاكل، امر مادي وهكذا المحسوسات الاخرى، هي امور مادية وليست مجردات مثالية؛ وهذا الادراك يستتبعه تمثل صور في اذهاننا عما ندركه منها، نسترجعها في اوقات اخرى، نعم بالإمكان تفسير وجود هذه الصور في مرتبة التعقل الذهني، من طريق الوجود المثالي، بناءً على مشابهة خصائصها مع المثالي، لكن لا يمكن ادعاء ان المحسوسات حين وقوع الاحساس مجردات مثالية؛ لان ماديتها في غاية البدهة والارتكاز.

تعد هذه البدهة، من اهم الاشكالات التي سجلها محمد حسين الطباطبائي على رؤية صدر المتألهين التي تنكر معلومية الماديات، واصفا انكار صدر المتألهين، بما لا يمكن الالتزام به. (انظر: صدر المتألهين، 1981م، حاشية الطباطبائي) ج 3، ص 281، المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، ص 80)



قال محمد حسين الطباطبائي: (( إنَّ القوة اللامسة المبنوثة في الأعضاء تحس حرارة جزئية متشخصة بالزمان والمكان باقية في العضو مدة معينة زائلة عنه بعد مضيها، وهذه هي الصورة المحسوسة، وتورث تلك صورة خيالية منها... )) (محمد حسين الطباطبائي، 1426ق، ص189)

التفسير المادي للمحسوس حين عملية الإدراك له كما اشرنا، كان يُعدّ الراي الواضح في الفلسفة عند متقدمي الحكماء؛ كما يرونه غير محتاج للاستدلال، بسبب ادراكهم المعرفي لبدايته وظهوره، وانما بحث متقدمي الحكماء، في بعض الصور المحسوسة التي هي مورد للشك والاختلاف كما هو في الاحساس البصري. (انظر: ابن سينا، 1379 ش، ص323)

#### المطلب الثالث: حصولية الإدراك الحسي

تبيين نوعية الإدراك الحسي، وهل هو ادراك حصولي او حضوري، من المسائل الخلافية بين الحكماء، خصوصا المعاصرين منهم، ومن اصول هذا الاختلاف ومبانيه، الاختلاف السابق في تعيين الصور المحسوسة، مما ترتب عليه، طرح السؤال الاتي، ان العلم بالاثار المادية حين الاحساس، علم حضوري او حصولي، او يقال هل الادراك الحسي طبق هذا التفسير المادي للمحسوس، ادراك حضوري او حصولي، جواب هذا السؤال ارتبط بتحقيق جملة اخرى من مباني تحقيق المعرفة الحسية، منها: مشكلة اخطاء الحواس. منها: معيار العلم الحضوري. منها: مسألة عدم الخطأ في العلوم الحضورية.

تُعدُّ المسألة الاولى ( اخطاء الحواس) والثالثة ( عدم الخطأ في العلم الحضوري)، من اهم ما تمسك به بعض الحكماء المعاصرين، ومنهم مصباح اليزدي، في اثبات حصولية الإدراك الحسي. (انظر: المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، ص 259، 258، صدر المتألهين، 1981م، حاشية الطباطبائي) ج6، ص160، ج7، ص63)، وبيان اساس هذه الحصولية، ان الإدراك الحسي كثير الخطأ، والعلم الحضوري علم لا يقع فيه الخطأ، فينتج ضرورة عدّ هذا العلم من الادراك الحصولي. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج 1 ص 172). من هنا يتعين لإثبات صحة العلم الحصولي، اثبات صحة هذين المبنيين، كما ان اثبات العلم الحضوري في المقابل؛ يتوقف على نقد هذين المبنيين، والاهم نقد اشكالية اخطاء الحواس، في المرتبة الاولى.

#### الفرع الاول: اخطاء الحواس

من اقدم المسائل والمشاكل في علم المعرفة عموما، مشكلة اخطاء الحواس، ويرجع تاريخها للفلسفة اليونانية، وللنزاع بين الفلسفة اليقينية ومدرسة السفسطة، وتُعدّ من اهم وافوى اسس الشك والسفسطة؛ لذلك بقيت مثارا للجدل الكبير بين الفلاسفة، وشغلت ذهن حكماء المدرسة اليقينية، في سبيل الخروج من هذه الاشكالية. قال مصباح اليزدي: (( هذا المطلب كان دائما موضع تأمل المفكرين والعلماء، في البحث عن طرق حلول، لكشف اخطاء الابصار وبقية الحواس، واجمالا واجهوا في مورد الابصار أكثر من (500) نوع من الأخطاء الحسية، واستقادوا من علوم مختلفة كالفيزياء والفيزيولوجيا والرياضيات حتى يكشفوا أخطاء الابصار وما يقع بالنسبة للمرئيات الواقعية)) (المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، ص258) اشار مصباح اليزدي في عدة ابحاث لمشكلة اخطاء الحواس، وابدى فيها اجابتين مختلفتين كما تقدمت الاشارة لهما في بيان آرائه، ورتب عليهما نتائج معرفية عدة، وفي كل من الاجابتين سلّم بقبول هذه الاخطاء وانها اخطاء كثيرة في نفس عملية الاحساس.

#### الجواب الاول: قبول اليقين الغيري بالمحسوسات

اختر مصباح اليزدي قبول اخطاء الحواس، وان طريق اصلاحها هو العقل والبرهان العقلي؛ في كتاب (المنهج الجديد)، وهو جواب التزم به سابقا الفخر الرازي (544-604هـ) طبق بعض آرائه (انظر: الفخر الرازي، منطق الملخص، ص346-347). وهو عبارة عن التسليم بصحة وقوع هذه الاخطاء الحسية، مع رفض ترتب نتيجة السفسطة المطلقة عليها، وهذه النتيجة هي الشك المعرفي العام؛ والسبب في التفريق بين المقدمة والنتيجة؛ هو الايمان بوجود طريق رافع لمشكلة الاخطاء الحسية؛ وهو مدركات العقل البديهية أي الأوليات، فأخطاء الحواس لها معالج يقيني، وهو الاستعانة بالعقل، ومن طريق المدركات البديهية، يمكن التغلب عليها ومعالجتها.

قال مصباح اليزدي- بعد بيانه لإشكال اخطاء الحواس -: (( ان صحة أو خطأ الإدراكات الحسية لا يمكن إثباتها إلا بأدلة عقلية... وأما البديهيات العقلية التي تشكل الأساس للبراهين الفلسفية فهي لا تقبل الخطأ إطلاقاً )) (مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص165، انظر: 1405ق، ص381)



### الجواب الثاني: التسليم الجزئي بمشكلة السفسطة

الجواب الثاني الذي تمسك بمصباح اليزدي، هو التسليم بالسفسطة النسبية، وهو جواب ابداه في موضعين، الاول منهما في كتاب ( تعلية على نهاية الحكمة)، وقد رأى في هذه التعليقة، ان احتمال السفسطة وارد، وهو رأي دونه تعليقا على رأي العلامة الطباطبائي، المبني على بطلان احتمال السفسطة بتمامه، فصّرّح مصباح اليزدي في قبال ذلك بإمكانية هذه السفسطة، وليست امكانية على مستوى الفرضية، وانما امكانية بلحاظ الدليل. ( انظر: مصباح اليزدي، 1405ق، ص386) والسبب في هذه الامكانية، وجود بعض الشواهد الدالة عليها، وعدم ترتب المحال عليها، اما الموضوع الثاني هو في دراسته وبحثه المنشور تحت عنوان ( قيمة الادراك) وقد صرّح فيه بالقبول الفعلي لمشكلة السفسطة؛ لان اشكالية اخطاء الحواس منافية ليقينية المعرفة الحسية، كما لا يمكن التغلب على هذه الاشكالية من طريق اخر؛ لان العقل لا طريق له لمعرفة المحسوسات، الا من طريق الصور الحسية نفسها؛ وهي صور حسية لا يقينية فيها حتى وان تكررت لوجود احتمالية الخطأ سارية فيها؛ مما ينتهي انسداد هذا الطريق الى انسداد اثبات المطابقة مع الواقع في مورد الصور الحسية. ( انظر: المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، ص269-270 )

والفرق بين هذين الجوابين، ان اخطاء الحواس يقينية، ولكن في الجواب الاول لا تكون هذه الاخطاء مبني للشك والسفسطة النسبية بلحاظ المعرفة الحسية، لوجود امكانية التغلب على هذه الاخطاء، وامكانية تشخيص الواقع من خلال طريق اخر، اما الجواب الثاني، فأخطاء الحواس تعدّ مبني معرفي للسفسطة النسبية.

مما يترتب على الجواب الثاني، ان جميع ادعاءات المعرفة واليقين، مثل اليقين بالمحسوسات واثبات العالم المادي التفصيلي، ومطابقة المعرفة الحسية مع الواقع المحسوس؛ وغيرها، وهي ادعاءات رتبها مصباح اليزدي في فلسفته طبق جوابه الاول السابق، تسقط هذه الادعاءات عن الاعتبار، لان مع انسداد طريق اثبات المطابقة؛ لا معنى للاثبات اليقين او التفصيلي. ومن باب المثال لا الحصر، هذا النص الاتي.

قال مصباح اليزدي - طبق الجواب الاول-: (( وعلى أي حال فالإنسان العاقل الذي لم تلوث ذهنه شبهات السفسطائيين والشكاكين والمثاليين لا يقتصر على الاعتراف بوجود ذاته ووجود قواه المدركة وصوره ومفاهيمه الذهنية وأفعاله وانفعالاته النفسية وإنما لديه اعتقاد يقيني أيضا بوجود الناس الآخرين والعالم الخارجي ولهذا فهو يتجه لتناول الغذاء الخارجي عندما يشعر بالجوع ويتحرك نحو الأشياء الخارجية ليستفيد منها .. ولا نظن أن السفسطائيين والمثاليين يسلكون غير هذا اللون من السلوك ولو أنهم تصرفوا بغير هذه الصورة لما استمرت حياتهم طويلا فيما أن يهلكوا من الجوع والعطش وإما أن تقضي عليهم آفة أخرى . ومن هنا يقال إن الاعتقاد بالوجود العيني أمر بديهي فطري ولكن هذا القول يحتاج إلى تبسيط وتفصيل نقوم به.)) (مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص307.)

وسبب سقوط القيمة المعرفية لهذا النص، ان الشكافية والسفسطة بالواقع الحسي - طبق الجواب الثاني- ليست نتيجة هلوسات او شبهات منافية للعقل البديهي، وانما نتيجة منطقية ومعرفية مبنية على التحقيقات العلمية في باب الاحساس والادراك الحسي.

ومباني الجواب الثاني، كما جاء في نصوص مصباح اليزدي، وبعضها قد تقدم، ترجع الى امور، الاول: اخطاء الحواس وكثرتها، (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص244، 309) الثاني: فقدان الطريق المباشر لإدراك الواقع الخارجي، وهو ما يقضي بعدم امكانية التغلب على مشكلة الاخطاء. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص254.) والثالث: الدراسات العلمية عن حقيقة الادراك الحسي، وهي تقرر ان المدرك للنفس وهي الصور الذهنية، منتزعة من الانفعالات العصبية، لا المحسوس الخارجي، مع التسليم بمبدأ التغيرات الفيزيولوجية الطارئة على الجهاز العصبي والادراكي. (انظر: المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، ص262.) وهذه الدراسات يترتب عليها. ان المعرفة نتاج ذهني داخلي تابع لنظام متغيرات، وما دور الواقع الخارجي المحسوس في تكوينه، الاجزاء وعلّة ناقصة، وهذا الدور عبارة عن توفير مادة معرفية متغيرة، وهي مادة منتقلة بطريقة ينتابها الخطأ كثيرا، لا كما يظن الانسان الاعتيادي، وهو ان الحقائق الخارجية العامل الأساس الخالص في توليد المعرفة.

### تقييم اخطاء الحواس

الاشكالية الاساس التي تواجه مبني اخطاء الحواس والنتيجة المترتبة عليه، ان السفسطة النسبية لا يصح بناءها على اخطاء الحواس، الا بشرط التسليم الكامل بوقوع الاخطاء الحسية في نفس عملية الاحساس، وهو ما يتوقف على جواب المحاولات الفلسفية والمعرفية التي حاولت الخروج من هذه الاخطاء، وبيان انها اخطاء فكرية لا حسية، وهي



محاولات عديدة طرحها جملة من الحكماء من اصحاب المدرسة اليقينية، وعلى وجه الخصوص الحكيم نصير الدين الطوسي (انظر: نصير الدين الطوسي، 1405 ق، ص 12-26) والعلامة محمد حسين الطباطبائي. (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1426 ق، ص 208-232)

بيان اخر، ان الالتزام بالسفسطة النسبية كنتيجة مباشرة لمبنى أخطاء الحواس، ناشئ من طفرة استدلالية، وعدم ملاحظة الأجوبة المطروحة في الفلسفة اليقينية، عن اخطاء الحواس؛ اجوبة تراها اخطاء فكرية مبنية على الاحساس؛ وانما سبب نسبتها للحواس؛ عدم الفصل بين الادراك البدائي والسادج، وبين الاحكام العقلية المبنية عليه، وعدم الدقة في التحليل المعرفي والفلسفي لمحل هذه الأخطاء واسبابها، بل ترى بعض الاجوبة ان نسبة هذه الاخطاء للحواس هو خطأ اخر.

المحقق الطوسي (597-672هـ): ((كَلَّ ما هو محسوس لا يمكن أن يوصف، من حيث كونه محسوساً، بكونه يقينياً أو غير يقينياً، أو حقاً أو باطلاً، أو صواباً أو غلطاً، فإنَّ جميع هذه الأوصاف من لواحق الأحكام، اللهم إلا إذا قارن المحسوس حكم غير مأخوذ من الحسن، وحينئذ يوصف بهذه الأوصاف من حيث كونه حكماً، ويقال له حكم حسيّ يقينياً أو غير يقينياً)) (نصير الدين الطوسي، 1405 ق، ص 12، انظر: ابو نصر الفارابي، 1405 ق، ص 32، عضد الدين الايجي، 1325 ق، ج 1، ص 81.)

الشيخ جوادي آملي: ((وأما الخطأ والصواب فهو متعلق بالقضايا وهو فعل العقل لا الحواس، ولذلك لما يقال ان الحس يخطأ ويرى النجمة الكبيرة بحجم صغير، فنقول هو خطأ ذهني؛ لأن مودئ الحس هو صورة عن شيء له فاصلة كبيرة عنا من دون ان يعطي حكماً وتصديقاً، ولكن الذهن خطأ وترك الفواصل وبقية القيود في تلك المشاهدة، وتوجه العقل لهذا لخطأ ومعرفة له ونسبته للحس لا لنفسه، هو ارتكاب خطأ عقلي آخر)) (جوادي آملي، 1387 ش، ص 150، 258. انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1413 ق، ج 1، ص 366-368)

المبنى في هذا التفسير والبيان للأخطاء، هو تحليل قضيتي الصدق والكذب بلحاظ علم المعرفة، فالصحة والخطأ احكام عقلية تتفرع من بعد المقايسة والحكم؛ اذ لولا مقايسة شينين والحكم عليهما بالتطابق او عدم التطابق، لا يمكن القول بالصحة او الخطأ؛ مما يعني ان الاحساس بما هو احساس، ومن دون مقايسته والحكم عليه؛ لا معنى لا يتصف بالصحة والخطأ.

وبالإمكان القول ان افضل من بحث تحليل هذه الاخطاء بلحاظ علم المعرفة، وبيان سر الاخطاء العقلية فيها، وما يسبق هذه الاحكام من مراتب، وما يلحقها من آثار، الفيلسوف محمد حسين الطباطبائي في اصول الفلسفة. (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1426 ق، ص 208-232)

والنتيجة المنطقية ان اشكالية اخطاء الحواس غير تامة عند الفلسفة اليقينية، واما تسميتها ونسبتها للحواس، هو خطأ عقلي اخر من اطلاقها بلحاظ ادعاءات العلوم المختلفة، وعدم لحاظ التحليل الفلسفي والمعرفي لها، والصحيح اخطاء مترتبة على عملية الاحساس.

#### الفرع الثاني: الاحساس طبق العلوم التجريبية

يُعدّ الاعتماد على الدراسات العلمية التجريبية في باب الاحساس، من المباني الاساس في مشكلة المعرفة الحسية، ولعله اصعب المباني واشكلها، خصوصاً مع لحاظ تطور هذه الدراسات واكتشافاتها الباهرة، لذلك جملة من الفلاسفة المسلمين وغيرهم، اعتمدوا هذه التحقيقات كأسس لمشكلة المعرفة.

قال مصباح اليزدي: (( مع تقدم العلوم في الغرب فان هذه المشكلة بدل ان تصل لحل أساسي فإنها يوم بيوم تتعدّد أكثر، ومن جهة أخرى اعانت الاكتشافات العلمية على ان الإدراكات الحسية تتحقق في داخل الإنسان وان الصورة التي تؤخذ من الخارج تتغير حتى تصل لنقطة الإدراك ومع وجود هذه التغييرات فكيف نطمئن انها عين ما في الخارج؟)) (المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404 ق، ص 262)

تحليل هذا المبنى وبيان نتائجه، يقتضي الوقوف على جملة من التساؤلات، وهي:  
اولاً: هل ابحاث العلوم التجريبية تعكس حقيقة الاحساس والادراك الحسي كما هو منظور في علم المعرفة، او ان هذه العلوم باحثة عن جوانب تتعلق بالانفعالات المادية المرافقة للإحساس؟ ثانياً: ما هي اللوازم المعرفية لأبحاث العلوم التجريبية؟ ثالثاً: كيف يمكن الجمع بين اثباتات العلوم، والبيدهيات المعرفية؟

اعتماد نتائج هذه الدراسات مبنى معرفي، هو عبارة عن تقبل وحدة موضوع الاحساس بحيثياته المعرفية، في هذه الدراسات، مع البحث المعرفي والفلسفي، او ترابطهما المعرفي، وهو جواب التساؤل الاول، كما ان هذا الاعتماد هو تسليم بالنتائج المعرفية المبنية عليها، وهو التسليم بالسفسطة، وهو جواب التساؤل الثاني، والثالث ايضا بنحو من



الإنحاء.

بحث الإحساس والادراك الحسي، بحث متداخل بين بعض العلوم التجريبية، وبين البحوث المعرفية الفلسفية، وهو مما زاده ثراءً وتشعباً من حيثيات مختلفة، لأن جهات الموضوع وحيثياته وغاياته دراسته، بين الفلسفة والمعرفة والعلوم متغايرة تماماً؛ فلكل علم وجهته الخاصة به، ومن الخطأ النظر لها من منظار واحد؛ لأنه ينتهي للخلط والخطأ تماماً، فالبحث الفلسفي بحث ناظر لتحليل حقيقة وجود الإدراك في النفس، ومعرفة حقيقته وكنهه، وتوضيح ما إذا كان الإدراك ظاهرة مادية فقط، توجد في المادة حين بلوغها مرحلة خاصة من التطور والتكامل، كما تزعم المادية، أو ظاهرة مجردة عن المادة، أو ان الإدراك له وجهان مادي وغير مادي؛ أما البحث المعرفي فهو ناظر للقيمة المعرفية للإدراك، وبحث صحة المعارف المبنية عليه ومكانته بينها، وامكانية تكوين المعرفة الحقيقية منه، ومشكلة تحليل أخطاء الحواس المدعاة في العلوم.

أما بحوث العلوم التجريبية هي أبحاث تعالج مجموعة من الآثار المادية الحاصلة في عملية الإحساس والادراك، كأحداث تجري في جسم حي، أو تحديد الوظائف الحيوية للجهاز العصبي، أو تحديد التأثيرات الخاصة لكل نوع من الإدراك، أو دراسة الأحداث الفيزيائية والكيميائية، كانعكاس الأشعة الضوئية من المرئيات، والموجات الصوتية من المسموعات، وغيرها كثير، واختلاف المسائل والمناهج والحيثيات والغايات بين هذه العلوم، دليل تعدد حيثيات الموضوع، واختلاف جهة نتائجه أيضاً، ولا يمكن بحال من الأحوال توحيدها جميعاً. وأفضل من توسع في دراسة هذا الموضوع، من بين الفلاسفة المسلمين، السيد محمد باقر الصدر في كتاب (فلسفتنا)، عند بحث الإدراك، فوقف عند هذه المسألة بتفصيل لم نشهده في كتب الحكمة الإسلامية الأخرى. (انظر: محمد باقر الصدر، 1424ق، ص407-436) وهذا يكشف جواب التساؤل الأول، بشكل مختلف عن الجواب السابق.

أما جواب التساؤل الثاني، وهو معرفة الآثار المعرفية لنظرية الإحساس طبق العلوم التجريبية، فإن بعض كتب نظرية المعرفة تبين على نحو شبيه بالاتفاق، ان الالتزام بالرؤية العلمية في تحليل الإحساس، والبناء عليها في فهم نظرية المعرفة؛ ينتهي لأثار معرفية عدة، ومن أهمها: النسبية الذاتية، والشك في المطابقة.

#### الأول: النسبية الذاتية

النسبية الذاتية في المعرفة، معنى يقابل الحقانية الموضوعية المطلقة، وهي نوع من أنواع النسبية، والمراد بالنسبية الذاتية، اختلاف المعرفة - التصورات والقضايا- بلحاظ ذات المدرك وظروفه وجهازه الإدراكي، وحقانية هذا الاختلاف دائماً بلحاظ الواقع، بالنسبة لكل شخص مدرك. ليس للعلم في نظرية النسبية، واقع مطلق يطابقه أو يخالفه، وإنما للمعرفة واقع متفاوت بلحاظ المدرك والذات المدركة. وهي نظرية تعتبر من المرفوضات في الفلسفة اليقينية عند جملة من الحكماء خصوصاً الفلاسفة المسلمين.

قال السيد محمد باقر الصدر (1353-1398هـ): (( والواقع: أن السبب الأصيل الذي أتاح الظهور لهذه النسبية الذاتية هو التفسير المادي للإدراك، واعتباره محتوى عملية مادية يتفاعل فيها الجهاز العصبي المدرك والشيء الموضوعي، كالهضم الذي تحققة عملية تفاعل خاص... وهذه النسبية وإن كانت تحمل شعار الحقيقة، ولكنه شعار مزيف، فليست هي كما يبدو بكل وضوح إلا مذهباً من مذاهب الشك والريب في كل واقع موضوعي)) (محمد باقر الصدر، 1424ق، ص171-172. وانظر: محمد حسين الطباطبائي، 1408ق، ج1، ص97، 1414ق، ص29، 36) وهو اقرار واضح ان النظرية العلمية في تحليل الإدراك، نتيجتها المعرفية الانتهاة الى النسبية الذاتية، وهي بدورها مذهب من مذاهب الشك.

#### الثاني: نفي المطابقة بين الصور والواقع

المطابقة في نظرية المعرفة، تعد المسألة الام في كل أبحاث المعرفة، وهي بمعنى ان ما ندركه ليس او هاماً، وإنما هي الواقع نفسه، وهو ما يفترض عدم وجود اختلاف ومغايرة بين الواقع في نفسه والواقع كما نراه في ادراكنا، ومن هنا اختلاف الإدراك والصور الذهنية مع الواقع، لان الصور الذهنية ناتج تداخل جملة من الاسباب والعوامل الذاتية والموضوعية، الاختيارية وغيرها، يزلزل المطابقة بين الاثنين، وهذا الاختلاف هو جزء من مدعيات البيان العلمي السابق.

قال محمد حسين الطباطبائي- في توصيفه للنظرية العلمية في تحليل الإدراك- (( أنها تنادي بأعلى صوتها، أنّ المعلوم الخارجي بما له من الحدود والجهات لا يقع في أفق النفس، وأنّ الواقعية العينية لا تصل إلينا بذاتها وجوهرها، وأنّ المعلوم لنا والحاصل عندنا لا يساوي المادتين بوجه من الوجوه، وان كان وليدهما ومتكوّناً منهما)) (محمد حسين الطباطبائي، 1426ق، ص112، و انظر: مرتضى المطهري، 1413ق، ج1، ص259-260. )



كما يرى محمد حسين الطباطبائي ان لازم هذه النظرية الاخر؛ عدم امكان اثبات الواقع المادي تماما؛ لان هذا الاثبات مبني على صحة ادراك الواقع، ومع اعتبار الادراك امرا داخليا متولدا من ظروف موضوعية وذاتية، لا يمكن اليقين بكاشفيتها عن ما وراءه من واقع؛ فينتفي اليقين في الاثبات كذلك.

قال محمد حسين الطباطبائي: (( لو كان المعلوم والمكشوف لنا في ظرف التصور والتفكير، هو الأثر المادي الذي لا يعادل المادة الخارجية، ولا يكشف عنها كشافاً تاماً، فمن أين علمنا أن وراء ذاتنا وإدراكنا، عالماً آخر، وأشياء ذات آثار وخواص؟ ... إذ كلما نفرضه خارجاً وواقعاً فهو بلا شك ليس بخارج بل فكر وخيال حادث في المفكرة، لا يحكي عن شيء، ولا ينطبق على شيء ولا خبر عنده عن شيء)) (محمد حسين الطباطبائي، 1426ق، ص114. وانظر: 1408ق، (تعليقات المطهري) ج1، ص105، مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص216)

هذه الاشكالية بلحاظ اثبات الواقع المادي، تصح من جهة وتخطأ في نظرنا من جهة اخرى، فهي يمكن الموافقة عليها بلحاظ الاثبات التفصيلي للواقع؛ لان المعرفة التفصيلية ترتبط باليقين بالمطابقة، ومع الشك في المطابقة تنتفي هذه المعرفة، فلا يمكن اثبات الواقع المادي طبقها، واما بلحاظ اثبات الواقع المادي بالنحو العام، وهو ما يعبر عنه بواقع ما، فان انتفاء اليقين بالمطابقة غير مناف للاثبات؛ لان المعرفة رغم نسبتها ترتبط بالواقع من باب كونه احد اسباب تولد المعرفة، ويتم اثباته كأحد الاسباب؛ لان الاحساس مهما تكن حقيقته، معلول علة ما محسوسة، طبق كثير من براهين اثبات الواقع المادي، ومنها دليل مصباح اليزدي المتقدم في بحث اثبات الواقع المادي. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج2 ص174)

#### الفرع الثالث: الرؤية العلمية وعلم المعرفة

من خلال بيان ما سبق في الفرع الثاني، تتجلى اشكالية معقدة، وهي ما عبرنا عنها بالتساؤل الثالث، وهو المقارنة بين لوازم البيان العلمي للإحساس، وبديهيات علم المعرفة المدعاة عند الفلاسفة اليقنين، وتحديد ما هو الراي الصحيح في بناء نظرية المعرفة، هل تبنى المعرفة على البيان العلمي للإدراك مع الالتزام بلوازمها السابقة، كما اختارها جملة من الفلاسفة، مثل مصباح اليزدي كما تقدمت نصوصه، ومحمد باقر الصدر في كتابه الاسس المنطقية للاستقراء. (انظر: محمد باقر الصدر، 1424 ق، ص531) وغيرهم، او يلتزم بضرورة بناء المعرفة على العقل البديهي والظرة والوجدان، والنظر للبيان العلمي السابق للإحساس، على انه تحليل علمي فسيولوجي ونفسي لما يرافق عملية الادراك من آثار، وهي معطيات علمية لا تعكس رؤية علم المعرفة الفلسفي وابحائه وغاياته، كما اختار هذا الراي، محمد حسين الطباطبائي في كتابات عدة (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1414ق، ص36، 1416ق، 39)، و محمد باقر الصدر في كتاب فلسفتنا. (محمد باقر الصدر، 1424ق، ص407)

هذا التساؤل تعبير اخر عن النقطة الاصب في تحليل المعرفة -حسب راينا القاصر- لا سيما المعرفة الحسية منها، وفهمها، وفهم واقعيها او خيالها، وفهم اطلاقها ونسبيتها، لأنه تساؤل في تعيين المرجعية الاصل في بيان حقيقة المعرفة؛ واختلاف في الاسس والمباني التي من الواجب اعتمادها والرجوع اليها في فهم حقيقة معرفتنا بالواقع الموضوعي؛ هل الكلام للعلوم التجريبية وتحقيقاتها كما تراها مدرسة الشك، ام ببديهيات علم المعرفة من الوجدان والبداهة والعقل السليم كما يراها بعض اصحاب مدرسة اليقين؟

لعل الجواب المتبادر والاولي الى الذهن، اختيار كلا الرؤيتين معاً، اختيار من دون تضاد واختلاف، اي كما ان العلوم لها تحقيقاتها العلمية، كذلك الفلسفة ونظرية المعرفة طبق المنهج اليقيني لها تحقيقاتها المعرفية الخاصة بها، وهي تحقيقات متداخلة متكاملة، وما هو الضير ان نُحلل المعرفة طبق الرؤيتين معاً، مع الالتزام بنتائجهما معاً؟!

وهو جواب ناشئ من الغفلة عن نتائج الرؤيتين، فان الجمع بين نتائج الاثنتين، جمع بين الفلسفة اليقينية والفسطة، لان عماد مدرسة الفسطة والنسبية الذاتية، هو البيان العلمي للإحساس، وهو ما تقف منه الفلسفة اليقينية بالصد تماماً. ترى الفلسفة اليقينية، ان المعيار الاولي في المعرفة، البداهة والوجدان والعقل السليم، وهي معايير رغم تداخلها متعددة؛ تشهد بصحة المعرفة و واقعيها في الجملة.

قال محمد حسين الطباطبائي- في نقد المدرسة المادية والفسطانية:- (( والفيلسوف مهما أسفّ عن أوج عظمته، لا يليق له أن ينقوّه بشيء لا يدعم بالعقل الصحيح والارتكاز الواضح.)) (محمد حسين الطباطبائي، 1426ق، ص203) وهو نص يعكس منهجية فلسفة اليقين في قبال مدرسة الفسطة، فالعقل الصحيح المؤمن بالمدرجات البديهية والوجدانية، عقل شاهد بحقانية المعرفة في الجملة والواقع الموضوعي، عقل يرى ان ما يجده كل انسان بشعوره دون ان تشوبه شبهات الفسطة واشكالياتها، هو واقعية العالم الخارجي المحسوس، وواقعية الموجودات التي يتأثر بها ويؤثر فيها، من ماء، ونار، ونبات وحيوان، وهي معارف يقينية؛ لا يشك فيها الانسان ذو العقل السليم، بل يرى العقل



السليم، ان الانسان المؤمن بالمثالية والفسفسطة، لا يختلف في واقع حياته العملية عن بقية الناس الاخرين، مما يدل على اختلافه هذا على يقينه الوجداني. (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1426ق، ص86، 1414ق، مدخل الكتاب، 1416ق، ص3، مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص307)

ابحاث العلوم التجريبية، من منظار الفلسفة اليقينية، تعدّ ابحاثاً حقة في مجالها الخاص، ولا تعكس حقيقة الادراك المعرفي؛ ولا يمكن الاعتماد عليها كمرجعية في فهم حقيقة المعرفة؛ بدليل اننا لو اعتمدناها كمصدر في التحليل، لانتهينا الى ما ينافي العقل السليم، والارتكاز الواضح؛ ووقعنا في شباك الفسفسطة. (انظر: محمد حسين الطباطبائي، 1414ق، ص29، ص36، 1426ق، ص164)

وبعبارة واضحة، ان رؤية فلاسفة اليقين اننا ليس بإمكاننا ان نشك عند رؤيتنا لشروق الشمس وطلوع الصباح، ان الشمس ليست مشرقة، وان ما نراه ليس واقعا، او لعله وهم من اوهام؛ فان هذه الاحتماليات لا قيمة لها في العقل السليم؛ وكل تحليل معرفي يتبنى التنازل عن هذه البديهية، فانه مرفوض حسب منطق الارتكاز الواضح.

اما رؤية فلسفة الشك والفسفسطة؛ اعتماد الجواب المعاكس لجواب الفلسفة اليقينية، وهو ان هذه الابحاث التجريبية، هي المعيار في فهم المعرفة والمطابقة، لا الارتكاز البديهي الاولي كما يراه الانسان الاعتيادي بنظراته الساذجة؛ وفي النتيجة ان نتائج الفلسفة اليقينية تبطل بالتبع، لبطان هذه البداهة، والمسائل المتفرعة عليها. (المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، ص262)

قال الدكتور الأراي - من فلاسفة المادية الديالكتيكية: (( من التافه جداً أن تتوقع المذاهب المخالفة لنا، إدراك صورة للخارج دون أن يتصرف فيها فكرنا ويترك فيها أثراً منه. وفي الحقيقة فإن هذا التصرف هو المعرفة، وهؤلاء الباحثين وراء عين الحقيقة والحقيقة المطلقة، و وراء المفاهيم الفارغة الأخرى، مثلهم مثل من يحاول أن يتم عمل الهضم دون أن يدخل الغذاء إلى المعدة ودون أن تؤثر المعدة على هذه المواد الغذائية)). (محمد حسين الطباطبائي، 1426ق، ج1، ص97)

هذا الاختلاف يعكس خيارين، اما اصالة العلوم التجريبية في فهم الادراك، وتقدمها على بديهيات العقل المعرفي الفلسفي، مما ينتهي لمذهب الشك والفسفسطة، واما اصالة البحث الفلسفي المعرفي البديهي، وتقدمه على البحث التجريبي، مما ينتهي لبداهة المعرفة في الجملة وبطالان الفسفسطة.

وهو اختلاف طويل وسيال ومستمر، تجلى في التاريخ الفلسفي ضمن صور شتى، من نزاع بين اليقينية والفسفسطة، الى نزاعات النسبية والمثالية بأنواعها والواقعية، والشك الحديث وغيرها.

#### الفرع الرابع: تناقض الادعاء والاستنتاج

عند التأمل الدقيق في هذا الخلاف السابق، نستطيع ان نرجح كفة المدرسة اليقينية؛ لان المدرسة الفسفسطائية في بيانها السابق وقعت في تناقض، استطيع ان أعنونه ب( تناقض الادعاء والاستنتاج) وهو تناقض ينتج ان جميع النتائج المرجوة معرفيا من البيان العلمي للإحساس، تُبطل نفسها في المرتبة الاولي، قبل ابطالها للمعرفة ككل، للتناقض بين الامرين.

الاستنتاج الذي تريد ان تصل اليه المدرسة الفسفسطائية، عدم امكانية معرفة الواقع، وعدم امكانية اليقين بالمطابقة؛ ولازم هذا الاستنتاج، ان كل التحقيقات العلمية الباحثة عن الإدراك الحسي، ابحاث علمية لا تمس الواقع، ولا تطابقه ايضا، لان الواقع لا يمكن معرفته طبق الاستنتاج السابق؛ مع ان مدعى الفسفسطة لأجل اثبات هذا الاستنتاج؛ ان الابحاث العلمية استطاعت ان تكتشف الواقع، وقد عرفت هذه الابحاث الكثير من الادراكات الصادقة والكاذبة؛ كما عرفت ان الادراك نتيجة عمل ذاتي داخلي يتبع شرائط متغيرة من موضوعية ونفسية وعصبية متغيرة؛ مما لزم من هذه الابحاث معرفيا، ضرورة المغايرة بين المعرفة والواقع، وعدم امكانية معرفة الواقع والمطابقة، والادعاء والاستنتاج من حيث اللوازم متناقضان.

بيان ثان، ادعاء الفلسفة الفسفسطائية ان المعارف الناتجة من العلم، وما اثبتته من التحقيقات- في مورد حقيقة ادراكات الحواس-، معارف مطابقة للواقع، و هي ما يجب ان يبنى عليها التحليل المعرفي للواقع، لازمه امكان معرفة الواقع، واماكن معرفة الصحيح من الخطأ في مورد الصور الحسية؛ بدليل وجود هذه الدراسات، وهذا اللازم مخالف للنتيجة المطلوبة في مدرسة الفسفسطة، ومناقض لها؛ لأنها تدعي ان المعرفة بالواقع غير ممكنة.

هذه الاشكالية بالإمكان قراءتها اجمالا، في نقد محمد حسين الطباطبائي، لمشكلة الفسفسطة واخطاء الحواس، في هذا النص.

قال محمد حسين الطباطبائي- في نقده لمدعى الفسفسطة- : (( إذا كان الحس لا يكشف عن حقيقة المحسوس- على ما



هو عليه في الخارج- وسائر العلوم منتهية إلى الحس حكمها حكمه- فمن أين ظهر أن الحقائق الخارجية- على خلاف ما يناله الحس-)) (محمد حسين الطباطبائي، 1414ق، ص 150-151. وانظر ايضا: 1416ق، ص255، 1408ق، (تعليقات مطهري) ج1، ص85)

إذا تمّ التسليم بهذه الإشكالية، فإن كفة الفلسفة اليقينية تترجح على كفة فلسفة الشك في مورد التساؤل السابق؛ ويترتب عليها ضعف الأساس المعرفي الآخر لحصولية الإدراك الحسي، وتضعيف نتيجة السفسطة النسبية، وإشكالية المطابقة في حدود هذا الأساس المعرفي كذلك؛ وهو تضعيف مبني على تخلخل وضعف تلك المباني السابقة، وبناء على ذلك تنهياً الأرضية لضرورة دراسة الإدراك الحسي على ضوء المعرفة الحضورية.

#### المطلب الرابع: الإدراك الحسي وتعريف العلم الحضورى

للعلم الحضورى والحصولى تعريفات عدة، ومن أهمها هو ما اختاره أكثر الحكماء المتأخرين والمعاصرين، وهو تعريفهما بالإدراك المباشر والفاقد للواسطة المفهومية، وعدم ذلك، فإن كان الإدراك فاقد للواسطة المفهومية فهو علم حضورى، وهو ادراك نفس وجود المعلوم، أما ان كان الإدراك من خلال واسطة المفاهيم والصور الذهنية وحكايتها عن المعلوم الخارجى، فهو علم حصولى. (انظر: مصباح اليزدي، 1407ق، ج1، ص171-172، ج2، ص232، 1405ق، ص351، محمد حسين الطباطبائي، 1408ق، ج2، ص48-49، غلام رضا الفيضاني، 1428ق، ج4، ص921)

ملاحظة هذا التعريف المختار، وتطبيقه على الإحساس الحاصل للإنسان من خلال التأثير والتأثر المادي في عملية الإحساس، يثبت ان هذا السنخ من الإدراك ادراك حضورى؛ لان جميع الآثار المادية تجدها النفس من غير واسطة مفهومية، بل ان المفاهيم والصور الذهنية ناشئة من هذا الوجدان، ومتأخرة عنه؛ فلا يمكن بحال من الأحوال تطبيق الإدراك الحصولى على الإحساس بما هو إحساس؛ الا من خلال فرض كونه ادراكا مفهوميا مجردا لا ادراكا للأثار المادية المنطبعة، وهو فرض تبين ان مبانيه المعرفية والفلسفية غير تامة.

#### الفرع الاول: العلم الحضورى واخطاء الحواس

تطبيق العلم الحضورى على الإدراك الحسي، يُعطي بُعداً دقيقاً للمعرفة الحسية والنتائج المترتبة عليها، و من أهمها رفع اليد عن ضعف المعرفة الحسية بما هي إحساس، وكذلك الجمع بين حضورية هذا الإدراك، و فرضية اخطاء الحواس؛ بناءً على قبولها والتسليم بها؛ وان كان قد تقدم فيما سبق ان هذه الاخطاء بلحاظ مباني علم المعرفة اخطاء فكرية لا احساسية.

تعدّ معضلة الجمع بين هاتين المسالتين (حضورية الإدراك الحسي + وجود الاخطاء الحسية) معضلةً معقدة في نظرية المعرفة عند الفلاسفة الاسلاميين المعاصرين. والسبب في هذا التعقيد هو التنافي بين المسالتين عندهم، وهو تنف يرجع مبناه الى عدم الانسجام بين حضورية الإدراك ووجود الاخطاء، لان حضورية الإدراك ترفع الواسطة بين العلم والمعلوم في حد نفسه، ووجود الاخطاء يثبت وجود الواسطة بين العلم والمعلوم في حد نفسه؛ لذلك بسببها وقعت الاخطاء. هذه المعضلة هي ما اضطر جملة من الحكماء المعاصرين ومنهم مصباح اليزدي الى اعتبار اخطاء الحواس منافية لقبول ان الإدراك الحسي ادراك حضورى. (انظر: المؤتمر الثقافى الثانى بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، ص258، محمد حسين الطباطبائي، 1426ق، ص232، غلام رضا الفيضاني، 1428ق، ج4 ص928)

أما مع تفكيك هذ المبني، ونقد طرفيه؛ يضحى اثبات العلم الحضورى بالإحساس امر لا غبار عليه؛ اما الطرف الاول، يرجع تحقيقه لما بيناه في التعريف المتقدم للعلم الحضورى. اما اخطاء الحواس تبين عدم صحتها. فتنقضى الإشكالية.

#### الفرع الثانى: العلم الحضورى والخطأ

ان العلم الحضورى هل يقع فيه الخطأ ام لا، موضوع بحثه ضمن دراسة مستقلة نشرت في المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (26) السنة 2021، تحت عنوان (عدم قابلية الخطأ في المعرفة الحضورية دراسة تحليلية نقدية) وخلاصة ما توصلت اليه، ان المعرفة الحضورية يمكن في بعضها وقوع الاخطاء، بلحاظ تحقق وسائط غير مفهومية فيها.

كما ان وقوع الاخطاء لا يعدّ من المعايير الوجودية والثبوتية في تقييم العلوم الحضورية؛ لان اثبات مصداق من المصاديق تحت العلم الحضورى، تابع لتحقيق المعيار الثبوتى للعلم الحضورى، وهو الإدراك دون واسطة مفهومية؛ وهو معيار متحقق فعلا في حقيقة الإحساس والإدراك الحسي، و خاصة عدم الخطأ ينبغى دراستها وبحثها بلحاظ كل



قسم من اقسام العلم الحضوري، بعد البحث في تحقق المعيار الثبوتي فيه؛ لتتم معرفة مدى صدقها وعدمه؛ وفي النتيجة ان تقييم اقسام العلم الحضوري المحتملة - حتى يحكم عليها انها داخله تحت العلم او لا- بلحاظ هل تقبل الاخطاء ام لا، يعتبر من الاخطاء المعيارية؛ لان الاقسام تقيم بلحاظ المعايير الثبوتية لا الخصائص المتأخرة والمحتملة وذات الاشكاليات في حد نفسها.

وهذا بمعنى ان معرفة دخول قسم ما؛ تحت أي واحد من العلمين، متوقف على دراسة معايير انتفاء الواسطة الادراكية وعدم انتفائها، فاذا ثبت فهو من العلم الحضوري، وان لم يثبت فهو خارج عنه.

بناء على ذلك، ان احساس النفس بالآثر المادي، هو وجدان للآثر؛ سابق على المرحلة المفهومية، وهو ما اشرفنا لبدايته في الفروع السابقة، يتم وجدان النفس لهذا الاثر، من خلال قوى النفس، وهي قوى مختلف في كونها، سارية في البدن او متحدة بالبدن، او حاضرة في البدن من طريق حضور النفس واتحادها فيه، حسب اختلافات الحكماء في تحليل علاقة النفس بالبدن. ( انظر: صدر المتألهين، 1981م، ج7، ص66)

العلم الحضوري ليس تعريفه الادراك غير القابل للخطأ، وانما هو الادراك الفاقد للواسطة، فمتى انتفت الواسطة اتصف بالحضورية لا الحصولية، ومتى تحقق الخطأ فيه يثبت انه علم حضوري قابل للخطأ كذلك.

من هنا يتبين سر الخطأ في المبنى المعرفي السابق في نظرية المعرفة عند مصباح اليزدي، وهو التمسك في نفي العلم الحضوري عن الادراك الحسي؛ من طريق معيار عدم وقوع الاخطاء في العلوم الحضورية.

#### تأسيس رؤية جديدة

بلحاظ ما تقدم من النقد والتوضيح للمباني الفلسفية والمعرفية، بالإمكان اعطاء رؤية معرفية جديدة، تؤسس اولا على اثبات العلم الحضوري بالإدراك الحسي، ومن ثم بدايته اثبات الواقع المادي، واثبات المطابقة في حدود الاحساس؛ مع اعتماد ان اخطاء الحواس هي اخطاء فكرية وعقلية؛ وهذا ما يتطلب دراسات معرفية اخرى.

#### نتائج البحث (الخاتمة)

ان المباني الاساسية في رؤية مصباح اليزدي، في تحليل المعرفة الحسية وما يترتب عليها، مبنية على:

- 1: مسألة كثرة اخطاء الحواس، والتصوير العلمي للإحساس، والتفسير المفهومي للإدراك الحسي.
- 2: ادراج الادراك الحسي ضمن العلم الحصولي، مبني على تصوير مجرد الصورة المحسوسة.
- 3: تجرد الصورة الحسية، ونفي ماديتها، مبني على جملة من المسائل، منها: قاعدة عدم امكان العلم الحضوري بالماديات، ومسألة اخطاء الحواس.
- 4: قاعدة عدم امكان العلم الحضوري بالماديات، تعتبر من اهم مباني الحكمة المتعالية، في التفسير المفهومي للصورة المحسوسة، وهي مع اشتهاه قبولها وصحتها في بعض الكتب التدريسية، تعدّ من القواعد المرفوضة نقضا وحلا عند اكثر الحكماء.
- 5: مسألة اخطاء الحواس، من اهم المباني عند المعاصرين في نفي العلم الحضوري بالإدراك الحسي، ونفي بدايه الواقع المادي المحسوس، مما ترتب عليها نفي بدايه المحسوسات واخراجها من صنف البيديهيات.
- 6: اخطاء الحواس، قضية منفية عند الحكماء المسلمين من المتقدمين والمتأخرين وبعض المعاصرين، وهو نفي برهاني؛ مبناه المعرفي، ان الخطأ والصحة اوصاف قياسية، والاحساس لا مقاييسه فيه، مما ينتهي عندهم الى تفسير هذه الاخطاء بالأخطاء العقلية والفكرية.
- 7: اعتماد التصوير العلمي للإحساس، في تحليل المعرفة الحسية، ينتهي لجملة من المسائل المعرفية المتوافقة مع السفسطة ومدرسة الشك.
- 8: بناء المعرفة الحسية طبق رؤية العلوم التجريبية في تحليل الاحساس، ينتهي للتناقض بين الاستدلال والاستنتاج، وهو مما يرجح كفة المدرسة اليقينية في فهم المعرفة بالواقع المحسوس.
- 9: الادراك الحسي ادراك حضوري من باب تحقق المعايير الثبوتية فيه، وهو وجدان المعلوم من دون وجود واسطة مفهومية بين العالم والمعلوم.
- 10: قضية عدم وقوع الاخطاء في العلم الحضوري، لا تعدّ مقياسا ثبوتيا، يرجع اليه على انه هو الميزان لمعرفة اقسام المعرفة الحضورية.
- 11: تقديم رؤية معرفية اخرى، يترتب عليها، دخول الادراك الحسي ضمن العلوم الحضورية، و نفي الاخطاء الحسية، واثبات بدايه الواقع المادي المحسوس المشاهد الخارجي، واثبات صحة المطابقة بين الاحساس والمحسوس



الخارجي، وهو اثبات يقتصر على الاحساس دون الاحكام العقلية او العلمية المتعلقة بالاحساس، او المحسوس الخارجي.

## المراجع

1. ابن سينا، (1375ش، الاشارات والتنبيهات، ط 1، قم المقدسة، نشر البلاغة.
2. ابن سينا، 1379 ش، النجاة من الغرق في بحر الضلالات، ط 2، طهران، انتشارات دانشگاه تهران.
3. ابن سينا، 1404ق، التعليقات، بيروت، مكتبة الاعلام الاسلامي.
4. الايجي، عضد الدين، 1325ق، شرح المواقف، ط 1، قم المقدسة، الشريف الرضي.
5. جوادى آملی، عبد الله، 1372ش، رحیق مختوم، ج6، القسم الرابع، ط 1، انتشارات الزهراء.
6. جوادى آملی، عبد الله، 1387ش، شناخت شناسی در قران، ط 2، قم المقدسة، نشر اسراء.
7. الداماد، مير محمد باقر، 1367ش القبسات، ط 2، طهران، انتشارات دانشگاه تهران.
8. الرازي، فخر الدين، 1381ش، منطق الملخص، ط 1، طهران، جامعة الامام الصادق.
9. زاده، محمد حسين، 1384ش، مجلة ( معرفت فلسفي)، بحث (الحواس او الادراكات الحسية من منظار نظرية المعرفة)، العدد الثالث.
10. السبزواري، ملا هادي السبزواري، 1379ش، شرح المنظومة، ط 1، طهران، نشر ناب.
11. السهوردي، شهاب الدين، 1375ش، مجموعة مصنفات شيخ الاشراف، ط 2، طهران، مؤسسة مطالعات وتحقيقات فرهنگي.
12. الشهرزوري، شمس الدين، 1372ش، شرح حكمة الاشراف، ط 1، طهران، مؤسسة مطالعات وتحقيقات فرهنگي.
13. الشهرزوري، شمس الدين، 1383ش، رسائل الشجرة الالهية، مؤسسة حكمت وفلسفه ايران.
14. الصدر، محمد باقر، السنة 1424 ق، الاسس المنطقية للاستقراء، ط 1، قم المقدسة، مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر.
15. الصدر، محمد باقر، 1996م بحث في علم الاصول (تقريرات حسن عبد الساتر) ط 1، بيروت، الدار الاسلامية.
16. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1354ش، المبدأ والمعاد، طهران، انجمن حكمت وفلسفه ايران.
17. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1363ش، مفاتيح الغيب، ط 1، طهران، موسسه تحقيقات فرهنگي.
18. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1371ش، التصور والتصديق، ط 5، قم المقدسة، انتشارات بيدار.
19. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1375ش، مجموعة رسائل فلسفي صدر المتألهين، ط 1، انتشارات حكمت.
20. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1422ق، شرح الهداية الاثريية، ط 1، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي.
21. صدر المتألهين، محمد بن ابراهيم، 1981م، الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة، ط 3، بيروت، دار احياء التراث.
22. صدر المتألهين، 1361ش، العرشية، طهران، انتشارات مولى.
23. الصدر، محمد باقر، 1424ق، فلسفتنا، ط 1، قم المقدسة، مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر.
24. الطباطبائي، محمد حسين، 1413ق، الميزان في تفسير القران، ط 2، قم المقدسة، مؤسسة اسماعيليان.
25. الطباطبائي محمد حسين، (1999م) الرسائل التوحيدية، ط 1، بيروت، مطبعة النعمان.
26. الطباطبائي، محمد حسين، 1414 ق، بداية الحكمة، ط 1، قم المقدسة، مؤسسة النشر الاسلامي .
27. الطباطبائي، محمد حسين، 1416 ق، نهاية الحكمة، ط 1، قم المقدسة، مؤسسة النشر الاسلامي .
28. الطباطبائي، محمد حسين، 1408ق، أسس الفلسفة والمذهب الواقعي، (ترجمة الخاقاني) ط 1، بيروت، دار التعارف.
29. الطباطبائي، محمد حسين، 1426ق، اصول الفلسفة، (ترجمة جعفر السبحاني)، ط 3، قم المقدسة، مؤسسة الامام الصادق.
30. الطوسي، نصير الدين، 1405 ق، تلخيص المحصل، ط 2، بيروت، دار الاضواء.
31. عارفي، عباس، 1376 ش، مطابقت صور ذهني با خارج، ط 1، قم المقدسة، پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه.



- اسلامي.
32. الفارابي، ابو نصر، 1405ق، فصوص الحكم، تحقيق اسماعيل غازاني، قم المقدسة، انتشارات بيدار.
33. الفارابي، ابو نصر، 1413ق، الاعمال الفلسفية، ط 1، بيروت، دار المناهل.
34. الفيضاني، غلام رضا، 1428ق، نهاية الحكمة، ط 4، قم المقدسة، مركز نشر مؤسسة الامام الخميني للتعليم والبحث.
35. لمطهري، مرتضى، 1413ق، شرح المنظومة، ترجمة عبد الجبار الرفاعي، ط 1، قم المقدسة، مؤسسة البعثة.
36. المظفر، محمد رضا، المنطق، قم المقدسة، مؤسسة النشر الاسلامي.
37. المؤتمر الثقافي الثاني بمناسبة رحيل العلامة الطباطبائي، 1404ق، دومين يادنامه علامه طباطبائي، ط 1، طهران، انجمن اسلامي حكمت و فلسفه اسلامي.
38. اليزدي، محمد تقي مصباح ، 1407ق، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ط 1، قم المقدسة، دفتر انتشارات اسلامي
39. اليزدي، محمد تقي مصباح، 1375ش، شرح جلد هشتم اسفار، ط 1، قم المقدسة، مؤسسة الامام الخميني للبحث والتعليم
40. اليزدي، محمد تقي مصباح، 1405ق، تعليقة على نهاية الحكمة، ط 1، قم المقدسة، مؤسسة في طريق الحق.